

الدكتور هاشم السيد

وقفات اقتصادية في زمن كــــورونا



وقفات اقتصادية

في

زمن كورونا

وقفات اقتصادية في زمن كورونا

الدكتور هاشم السيد

www.halsayed.com

جميع الحقوق محفوظة للناشر دار الوتد ـ قطر

المبيعات والتسويق ـ شركة ايكوميديا

الهاتف: 44502111

الفاكس: 44502999

البريد الإلكتروني: info@emqatar.com

الموقع الإلكتروني: www.emqatar.com

صدر عام: 2020

الطبعة الأولى: 2020

الرقم الدولي: 3- 839 - 13 - 9927 - 978

رقم الإيداع : 653 – 2020

وقفات اقتصادية

في

زمن كورونا

الدكتور هاشم السيد

المقدمة

وجَّهت جائحة كورونا ضربات موجعة إلى الاقتصاد العالمي، ورغم أن التداعيات البشرية والاقتصادية للجائحة لا يمكن حصرها حتى الآن، فإن المؤكد أن الخسائر في هذين المجالين ستكون كبيرة، وتجعل مواطن الضعف القائمة بالفعل على صعيد الاقتصاد العالمي عرضة لاضطرابات اقتصادية ومالية أكثر. وقد أدت الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول لمنع انتشار فيروس كورونا وتعليق الحركة التجارية إلى وقف تام لمعظم الأنشطة الاقتصادية. وليس من الممكن حتى الآن في هذا التاريخ الوقوف على مدى الضرر الذي ألحقه كورونا بالاقتصاد، أو المدة الزمنية التي سيستغرقها الاقتصاد العالمي للتعافي من هذه الأزمة؛ إذ إنه في حالة عدم التوصل إلى لقاح للفيروس وتوفيره للجميع فإن الإجراءات الاحترازية ستستمر بشكل أو بآخر.

وانعكس انتشار الفيروس على النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط الذي كان يعاني من انخفاض الأسعار قبل الجائحة، بل إن انتشار هذا الوباء أثر بالسلب في معنويات المستثمرين سيما مع تخفيض أسعار الفائدة، وهو ما دفع الكثير منهم إلى التوجه نحو الأصول الآمنة على غرار الذهب، والتي يُنظر إليها كملاذ آمن للتحوط في أوقات الأزمات.

وأدى وقف الأنشطة إلى ازدياد معدلات البطالة، كما أدت الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول وحالة الإقفال شبه التام إلى تعطل عجلة الإنتاج؛ إذ أغلقت معظم دول العالم حدودها، كذلك تم وقف حركة النقل الجوي وفرض قيود صارمة على السفر؛ مما نتج عنه توقف إيرادات السياحة وتراجع مصادر العملات الصعبة التي تحتاجها الدول في الاستيراد، ومن ثم انخفاض الطلب وتوقف دورات الإنتاج.

ورغم الآثار السلبية للجائحة فإنها عززت دور التكنولوجيا في تسيير الأعمال والحصول على الخدمات، وتوفير البدائل لانتظام العملية التعليمية والعمل عن بُعد للحد من الاختلاط، كما أظهرت أهمية القوة الرقمية والمعلوماتية ووسائل الدفع الإلكترونية.

ولفتت الجائحة الأنظار إلى الحاجة الملحة للاهتمام بالبحث العلمي، وزيادة الإنفاق على الخدمات الطبية، وتوطين التكنولوجيا والصناعات، والعمل على الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية والأدوية، واتخاذ إجراءات على صعيد السياسات الصحية والاقتصادية، بما في ذلك التعاون الدولي، للتخفيف من آثارها، وتقوية قدرات الدول على الوقاية من أحداث مماثلة في المستقبل والتصدي لها.

وفي هذا الكتاب نستعرض آثار انتشار فيروس كورونا على الاقتصادات العالمية من خلال بعض القطاعات مثل أسواق المال، والسياحة والسفر، والمولات والمراكز التجارية، والبطالة، وسوق السيارات، ومستقبل العملات النقدية، والموازنات الحكومية، والقطاع المصرفي، وميزانية الأسرة. كما نتطرق إلى ما أفرزته الجائحة من دروس مستفادة في ترشيد الإنفاق، والاستثمار الأمثل للموارد، والمسؤولية المجتمعية للشركات، والاهتمام بتقنية المعلومات، ومساعدة القطاع الخاص في وجه الأزمات، والإنفاق على القطاع الصحي. هذا علاوة على جهود دولة قطر في التعامل مع الأزمة والحد من آثارها؛ حيث قدمت قطر نموذجًا ناجحًا في تجاوز تداعيات الفيروس على الاقتصاد بتحقيق التوازن بين الاهتمام بالوقاية والعلاج في جائحة كورونا مع المحافظة على الأداء الاقتصادي وتعزيز الموارد؛ ليعبر عن دولة رائدة وقيادة حكيمة.

الإنفاق على القطاع الصحي في ظل كورونا

يعيش العالم أخطر وباء في العصر الحديث من حيث سرعة الانتشار وأعداد الإصابات والوفيات نتيجة العدوى التي يسببها وباء فيروس كورونا. وبرهنت الجائحة أنها ليست صحية أو اقتصادية فقط، ولكنها تتعلق بسوء إدارة الموارد وترتيب أولويات الإنفاق العام أيضًا. لقد حصدت البشرية ثمار سوء النموذج العالمي للتنمية الذي يعطي الأولوية للمادة والربح على حساب البشر، وتقليص الإنفاق العام على الصحة. فكانت النتيجة الوضع الحالي للصحة العامة، وتردِّي أنظمة الرعاية الاجتماعية، والأزمات الاجتماعية والاقتصادية الكارثية التي يمر بها العالم. ويقف في الوقت ذاته عاجزًا أمام تفشي هذا الوباء وتبعاته على كل مقومات الحياة البشرية الصحية والاقتصادية.

فقد كشف وباء كورونا مدى هشاشة الأنظمة الصحية وعدم استعدادها لمواجهة مثل هذه الأزمات الطارئة في كثير من الدول. ولم يفرق في ذلك بين الدول الغنية أو الفقيرة. وهو ما نتج عنه تكدس المستشفيات بالمصابين وغياب العلاج ونقصه في بعض البلدان، وندرة المستلزمات الطبية والمواد الوقائية، والقفازات الطبية والأقنعة الواقية والملابس المعقمة الضرورية للعاملين في مجال الصحة، إضافة إلى أجهزة التنفس الصناعي الضرورية للحالات الحرجة المصابة بفيروس كورونا خاصة لكبار السن. واكتشفت الشعوب عدم توفر أدوات طبية أساسية وبسيطة لا تحتاج تكنولوجيا معقدة لإنتاجها أو استخدامها في المستشفيات. كما شمل هذا النقص أعضاء الفرق الطبية المؤهلين للتعامل مع مثل تلك الأوبئة العالمية؛ مما وضع العالم أمام تحدٍّ كبير في المستقبل يفرض علينا ضرورة الاهتمام بهذه الكوادر الطبية وإعدادها وتدريبها؛ لتكون على أهبة الاستعداد دائما.

وكان لجائحة كورونا تأثير على الميزانيات الحكومية؛ حيث اضطرت الحكومات إلى تحويل الأولويات الرئيسية لتغطية الزيادة في الإنفاق على التدابير الاحترازية لمكافحة انتشار الوباء وضمان الاستجابة السريعة للاحتياجات العاجلة للموظفين في قطاع الرعاية الصحية.

وكشفت جائحة كورونا الحاجة الشديدة إلى الاهتمام بالمؤسسات الطبية والعلاجية والصناعات الدوائية بصورة فعالة؛ حتى تضمن الحفاظ على أرواح الشعوب، وتحقق لهم مستوى رعاية صحية أفضل لهم؛ لذلك على العالم أن يعيد حساباته حسب معطيات الوضع القائم وبصورة تتلائم مع القادم. وهذا يعني زيادة الاستثمار العام في الرعاية الصحية لحماية الفئات الأكثر ضعفا، وتقليل مخاطر الأوبئة في المستقبل، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، وتوسيع الوصول إلى التعليم الجيد.

إن ما يجب الاتفاق عليه في كل بلاد العالم أن تسعى إلى تغيير خريطة الإنفاق وتصويب مسارها. ومن جهة أخرى ينبغي على الدول أن تعزز جهودها في مجال الشراكة والتعاون المشترك وهيكلة نظام معلوماتي صحي يراعي شروط الاستدامة والقابلية للتحديث؛ من أجل وضع إستراتيجية صحية للعالم فيما بَعد جائحة كورونا. سيما وأن آثارها شملت العالم بأسره، وأنه لا يمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل عن الآخرين. وبات واضحًا أنه لا توجد دولة قادرة بمفردها على وقف هذه الجائحة؛ لذا فإن التنسيق والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي له أهمية بالغة في مواجهة هذه الجائحة وأي أوبئة أخرى في المستقبل. وعلى المدى القريب تتمثل أولويات هذه الإستراتيجية في تصنيع لقاح فيروس كورونا وتوفيره للشعوب كافة؛ من أجل إنقاذ الأرواح والحدّ من خطر العواقب الاقتصادية والاجتماعية للوباء. أما على المدى البعيد فتتمثل الإستراتيجية العالمية في تصميم وتقوية الهياكل الدولية التي تضمن سرعة وفعالية الاستجابة لمثل هذه الأزمات. ويشمل ذلك زيادة الإنفاق على مناهج التعليم الطبي، والبحث العلمي في مجال الصحة، وإنتاج الأدوية وأمصال الأوبئة، والتدريب والترصد الوبائي، والطب الوقائي.

الصناعات الدوائية في ظل أزمة كورونا

«أتوجه في هذه المناسبة إلى قادة دول العالم، ولا سيما الدول الصناعية الكبرى، وإلى المنظمات الدولية ذات الصلة، وأدعوهم إلى التعاون، لا التنافس، في مجال إنتاج اللقاحات والعلاجات». كانت هذه الكلمات من أبرز ما جاء في كلمة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك. فقد كشفت جائحة كورونا عن أهمية الاستثمار في القطاع الصحي وإنتاج الدواء؛ إذ إن تشجيع الاستثمار في الصناعات الدوائية بات ضروريًّا ولم يعُد ترفًا؛ للوصول للاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس، الذي لا يقتصر على تأمين مخزون دوائي من حيث الكميات فقط، ولكن بتوفير دواء ذي جودة وفاعلية عالية. وباتت صناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية تشكل أحد أهم القطاعات الصناعية؛ لمساهمتها الفعالة في تأمين صحة المواطن، فضلًا عن أهميتها الاقتصادية، وارتباطها الوثيق بالقطاع الصحي.

إن وجود صناعة دوائية دون أدنى شك يشكل قوة اقتصادية للدول مُكملة لدور قطاع الرعاية الصحية. وأظهرت الأزمة أن تشجيع إنشاء شركات صناعة الدواء وتوفير التسهيلات والإعفاءات لها أصبح مطلبًا مهمًّا لمرحلة ما بعد كورونا؛ إذ لا يمكن الاعتماد على الخارج في كل شيء. ولعل الطلب الكبير على الكمامات والمعقمات والمضادات الحيوية الخافضة للحرارة يكشف مدى الحاجة إلى تصنيع هذه المنتجات محليًّا. فقد لمسنا تهافت الناس على تخزين الأدوية تخوفًا من فقدانها من السوق نتيجة إغلاق معظم الدول حدودها ضمن خطة محاربة انتشار الوباء، ما أدى إلى عدم انتظام حركة الشحن، وكذلك توقف بعض المصانع العالمية عن تصدير أصناف معينة من الأدوية والاحتفاظ بها لسد حاجة أسواقها المحلية. ومن جهة أخرى حدث ارتفاع كبير في الأسعار بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام وغلق العديد من المصانع ضمن الإجراءات الاحترازية، إلى أن وصل

الأمر أن هناك دولًا قامت بالمزايدة ومضاعفة الأسعار؛ لتفوز بصفقات الأقنعة الطبية الواقية على حساب دول أخرى.

وقد دأبت دول العالم على تعزيز اقتصادها الوطني عن طريق دعم مختلف أنواع الصناعات والتي تشكل سندًا للاقتصاد الوطني. لكن الصناعة الدوائية لها أهميتها الخاصة؛ فهي دون أدنى شك تُعد من الصناعات الإستراتيجية المهمة بالنسبة للدول؛ كونها تدعم جهودها الرامية نحو تأمين جزء من الاحتياجات الأساسية لشعوبها، وتضمن توفير الدواء لرعايتها الصحية. وعليه فهي توفر بُعدًا مهمًّا لمفهوم الأمن الدوائي بالنسبة للدول الذي لا يقل بحال من الأحوال عن الأمن الغذائي. وتستحوذ الشركات الأمريكية والشركات الأوروبية واليابانية على حوالي 80% من حجم سوق الدواء عالميًّا؛ لذلك فإن أسعار الدواء دائمًا ما تكون تحت رحمة الشركات العالمية وتقلبات أسعار الصرف.

ويعتمد النجاح في الصناعات الدوائية على تعزيز الاستثمار في الكفاءات ذات الخبرة، وفي مجال البحث العلمي والتطوير والابتكار الدوائي الذي تعتمد عليه هذه الصناعة بالدرجة الأولى، وكذلك توفير المواد الخام للأدوية وهي العناصر الأساسية في هذه الصناعة. هذا علاوة على فتح باب الاستثمار في هذا القطاع من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ نظرًا لضخامة رأس المال الذي تحتاجه هذه الصناعات، والتكامل بين الدول والاستفادة من التجارب الناجحة إقليميًّا وعالميًّا.

كورونا يعزز الاستثمار في الذهب

يؤدي استمرار الخوف لدى الناس إلى دفعهم نحو البحث عن ملاذ آمن، بعد أن زادت المخاوف من حدوث موجة ثانية من الوباء، الأمر الذي يدفع نحو المزيد من التوقعات السلبية لمستقبل الاقتصاد العالمي سواء في ظل تفشي الفيروس أم بعد انقشاع الوباء. ويجعل العالم أمام واقع مرير من ارتفاع منسوب المخاطر الاقتصادية والمالية، وتردِّي الأوضاع الاقتصادية ومعدلات النمو، مثل ما حدث في الكساد الكبير عام 1929.

لقد أربكت أزمة كورونا حسابات الدول والحكومات. وشهدت بعض الأسواق صعودًا في بعض أسعار السلع، خاصة المرتبطة بشكل مباشر بوباء كورونا كالأدوات الطبية والسلع الغذائية، في حين كان الانهيار من نصيب أسواق المال والبورصات. وامتد هذا الارتباك حتى الأفراد وصغار المستثمرين والمدخرين الذين صُدموا مما حدث في أسواق وعملات العالم؛ جراء ضخامة الخسائر التي طالت الجميع. ومما زاد الأوضاع سوءًا للمستثمرين الأفراد القرارات التي اتخذتها البنوك المركزية حول العالم بخفض سعر الفائدة على عملاتها، وقيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة على الدولار عدة مرات.

ومع زيادة تلك المخاطر، ومع استمرار تراجع الاستثمار العقاري نتيجة توقف الكثير من الأنشطة وتسريح العمالة وتهاوي البورصات والمؤشرات المالية وهروب رؤوس الأموال من الأسواق، تتجه أنظار المستثمرين إلى الذهب الذي حقق زيادة في سعره خلال الفترة الماضية. وسارع الكثير من المستثمرين لحيازة المزيد من الذهب باعتباره الملاذ الآمن ووسيلة التحوط الناجحة وأداة الاستثمار شبه المضمونة، والأقل من حيث نسب المخاطر سواء للمؤسسات المالية أم

المصرفية وكبار المستثمرين الدوليين، وحتى الأفراد الذين يصعب عليهم اتخاذ القرارات الاستثمارية أوقات الأزمات ويخشون من ضياع مدخراتهم؛ لأن الذهب أفضل من ادخار العملات التي تقل قيمتها على المدى البعيد، فهو يتميز بالثبات والاستقرار؛ لذا فهو وسيلة لحفظ القيمة والادخار. علاوة على ما تتمتع به أسواق الذهب من سيولة مرتفعة تمكن من سهولة البيع والشراء فضلًا عن التمتع بقبول عام لكونها سلعة فاخرة لها رونقها. خاصة إذا ما أقدَمت بعض الحكومات على خفض قيمة العملات المحلية أو تعويمها وما يصحب ذلك من هبوط لعوائد السندات. وخفض أسعار الفائدة على الدولار والعملات الرئيسية مثل اليورو والإسترليني، وزيادة المخاطر العالمية ومعدلات البطالة، وتراجع معدل النمو الاقتصادي حول العالم.

ورغم أن الذهب لا يحقق عوائد مثل تلك التي يمكن أن نحصل عليها من ودائع البنوك، أو توزيعات أرباح الأسهم، أو السندات، وأن المكسب الوحيد يأتي من عملية الشراء بسعر منخفض والبيع بسعر مرتفع وحتى مع تذبذب الأسعار؛ فإنه لا يزال أداة الاستثمار شبه الآمنة، خاصة مع توقعات بزيادة سعره خلال الفترة المقبلة، ويدعم ذلك التوجه توقعات بنوك الاستثمار الكبرى.

وذهب صندوق التحوط الإسباني «كوادريغا إجنيو» لأبعد التوقعات ورسم سيناريو قويًّا لمكاسب الذهب خلال السنوات القليلة المقبلة. ويرى أن أسعار الذهب ستقفز إلى 3000 دولار للأوقية في السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، وربح الصندوق البالغ قيمته نحو 450 مليون دولار عائدًا بنسبة 47 في المئة منذ بداية العام الحالي من خلال المراهنة على الذهب وسندات الخزانة.

والمشكلة الوحيدة التي تواجه الذهب ارتباطه عالميًّا بالدولار. وقد استطاعت الصين وروسيا كسر احتكار الدولار وتحرير الذهب؛ حيث أصبح بالإمكان شرائه بالعملات الأخرى، وبذلك أصبحت حركة الصعود والهبوط حسب الطلب والعرض، وليس كما كانت في الماضي تحت سيطرة تامة لأمريكا على الذهب. وقد توسعت الصين بقبول شراء النفط مقابل الذهب مما شكل دافعًا جديدًا للعديد من الدول لاقتناء الذهب بدلًا من سلة العملات التي تتأثر كثيرًا بعملات الدول.

وهكذا فإن المستقبل يوحي بتعزيز مكانة الذهب على خريطة الاستثمار العالمي، باعتباره أداة للتنويع وامتصاص الصدمات في محفظة المستثمرين العالميين. والمرجَّح أن أسعار الذهب

ستظل على ارتفاع لمدى طويل كما حدث عقب الأزمة المالية العالمية، حيث تضاعفت أسعار الذهب بنحو ثلاث مرات في الفترة بين نهاية 2008 إلى 2011.

سوق السيارات في ظل كورونا

جاء قطاع السيارات ضمن أشد قطاعات الاقتصاد العالمي تضررًا من جائحة فيروس كورونا، وما تبعه من إجراءات وقيود على التحرك وعمل الموظفين، وتضرر أبرز القطاعات الاقتصادية والتجارية والخدمية؛ حيث أضعفت إجراءات الإغلاق طلب العملاء على السيارات، وأجبرت الشركات على إغلاق مصانع ومعارض السيارات في مختلف أنحاء العالم. وشهد الطلب على السيارات الجديدة في الأسواق العالمية، خلال الأشهر القليلة الماضية، تراجعًا حادًّا، وسط تباطؤ اقتصادي شديد بسبب انتشار الفيروس، وهو ما أدى إلى انخفاض المبيعات، وتراجع الإنتاج، وتسريح العمالة. ودخلت صناعة السيارات، مثل بقية القطاعات الاقتصادية، في ركود مفاجئ بسبب الإجراءات الاحترازية في محاولة لوقف انتشار الفيروس، لينكمش هذا القطاع الحيوي في مشهد غير مسبوق.

وقد بدأت شرارة الأزمة من الصين، معقل فيروس كورونا؛ حيث تعتمد الكثير من الشركات اليابانية والأوربية والأمريكية على مصانع صينية في خطوط إنتاج السيارات. ومع تفشي الفيروس تعطلت التوريدات وأثَّر ذلك في كبرى شركات صناعة السيارات بسبب نقص قطع الغيار. وعندما أعلنت الصين عن التعافي من الفيروس وإعادة فتح المصانع كانت المصانع الأوربية والأمريكية واليابانية قد دخلت في الأزمة نفسها؛ فتوقف بعضها عن الإنتاج، والبعض الآخر عمل على خفض القدرة الإنتاجية له. وفرض الإغلاق ضغوطًا مالية ضخمة لإعادة فتح المصانع مجددًا. واضطرت بعض الشركات إلى الاقتراض لتمويل عملية إعادة فتح المصانع، وتأمين احتياجات قطع الغيار والمواد الخام. ولجأ البعض إلى الإغلاق الكامل لبعض وحدات الإنتاج؛ خفضًا للنفقات وتقليصًا لعمليات الإنتاج. ولم تتوقف التبعات عند مصانع الإنتاج بل امتدت إلى أنشطة أخرى مثل خدمات التوصيل ومعارض السيارات والتجمعات والأحداث الرياضية (سباقات السيارات).

ووفق إحصائيات، شهر مايو الماضي وفي أقل من 4 أشهر، أغلقت طوارئ كورونا محركات صناعة السيارات التي تسجل انخفاضًا في المبيعات بنسبة 14% في العالم بدلًا من 2.5% كما كان متوقعًا في فبراير.

وأفادت جمعية مصنعي السيارات الأوروبية بأن قطاع صناعة السيارات يواجه أزمة اقتصادية بسبب فيروس كورونا، مشيرة إلى أن التوقعات تشير لانخفاض المبيعات بمعدل 25% خلال العام الجاري. وأشارت إلى أن مبيعات السيارات في 2020 ستكون في أدنى مستوى لها منذ 2013. وفي ألمانيا وحدها، تتوقع رابطة صناعة السيارات تسجيل 2.8 مليون سيارة جديدة، بانخفاض نسبته 23% مقارنة بالعام الماضي.

وأعلنت مجموعة صناعة السيارات اليابانية «تويوتا موتور كورب» تراجع مبيعاتها العالمية في أبريل الماضي بـ45.3% سنويًّا إلى 472703 سيارات؛ بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي بعد تفشي جائحة الفيروس. وتتوقع مجموعة تويوتا موتور تراجع مبيعاتها في العام المالي الذي ينتهي في 31 مارس 2021 بـ14.9% إلى 8.9 ملايين سيارة.

وبسبب توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية وتسريح العمالة وفقدان الوظائف والخوف من المستقبل المجهول، فقد تغيرت القدرات الشرائية لدى المستهلكين. وكان لها أثرها في تغير اتجاهات الإنفاق في سوق السيارات؛ حيث اتجهت البوصلة إلى السيارات المستعملة أو الصغيرة أو الأقل كلفة. في حين شهد الطلب على السيارات الجديدة والفاخرة تراجعًا حادًّا في الأسواق العالمية، ما يشير إلى تفضيل اقتناء مركبات بأسعار أقل في كثير من الحالات. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل امتد إلى فكرة شراء السيارة والمفاضلة بينها وبين أولويات أخرى تتعلق بالاحتياجات الأساسية؛ نظرًا لحالة الحذر التي تسيطر على العميل، وخوفه من اتخاذ قرار شراء سيارة وضياع السيولة التي يملكها، أو خوفا من الظروف التي قد تحدث. فأصبح التفكير بالكامل متوجها نحو الأولويات المعيشية والصحية وليس شراء سيارة. ما يفرض تحديات كبيرة على منتجي السيارات لتسويق المركبات الجديدة في ظل هذه الظروف.

وأمام هذه الأوضاع لجأت الشركات والوكالات وشركات التأمين إلى تقديم عروض أكثر إغراء للعملاء وجذب المشترين مثل معدلات التمويل المنخفضة أو المدفوعات المؤجلة؛ في محاولة لتحريك المبيعات. وقد تستغرق الشركات الكبرى سنوات لتعويض الخسائر الناجمة عن المبيعات

الضائعة، وستضطر إلى اتخاذ بعض القرارات الصعبة في تحديد أولويات الإنتاج. كما أنه من المرجَّح أن تتجه صناعة السيارات إلى السيارات الكهربائية صديقة البيئة، والاعتماد على الروبوت والذكاء الاصطناعي بشكل أكبر على حساب العنصر البشري شأنها شأن كثير من القطاعات.

السياحة العالمية في ظل «كورونا»

تحظى السياحة باهتمام كبير من قبل العديد من الدول؛ فهي تلعب دورًا اقتصاديًّا مهمًّا وأساسيًّا للدول، وبخاصة تلك التي تتميز بمحدودية مواردها. والسياحة وسيلة ضرورية للمساهمة في التنمية الوطنية الشاملة، وهي بطبيعتها صناعة معقدة ومتعددة الأطراف، فلم تعُد من القطاعات الثانوية في اقتصاديات الدول؛ لما لها من أهمية في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتنوُّع الموارد وتراكم الاحتياجات من العملات الأجنبية.

وتشير التجارب الدولية إلى التزايد الملحوظ في الدور المهم الذي تلعبه السياحة في قضايا التنمية في اقتصاديات الدول؛ فهي تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية لتنفيذ خطط التنمية ونقل التقنيات الحديثة والمتطورة؛ للنهوض بالمرافق والخدمات السياحية، وتشغيل الأيدي العاملة.

ونظرًا لطبيعة قطاع السياحة وتشابك الأطراف فيه وتداخله مع القطاعات الأخرى؛ فإنه من أكثر القطاعات تأثرًا بالظروف المحيطة، سواء كانت تلك الظروف إيجابية أم سلبية. وهذا ما نلاحظه الآن؛ حيث تأتي السياحة في مقدمة القطاعات الاقتصادية الأشد تأثرًا نتيجة انتشار فيروس كورونا؛ مما يمثل تهديدًا خطيرًا لصناعة السياحة والسفر. ويعرِّض تفشي وباء الكورونا في أنحاء العالم وظائف أولئك الذين يعملون في قطاعي السفر والسياحة في كل مكان للخطر، وقال المجلس العالمي للسفر والسياحة: إنه ما يصل إلى نحو 50 مليون وظيفة قد تُغلق بسبب تفشي هذا الوباء وانتشاره عالميًّا؛ وذلك جراء إلغاء الآلاف من الرحلات الجوية الدولية، ووقف العديد من الدول استقبال الرحلات الجوية القادمة إليها ضمن الإجراءات الاحترازية لمواجهة انتشار الفيروس، وتعليق بعض شركات السياحة لعمليات التأمين على السفر للعملاء الجدد.

وقال الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا»: إن خسائر قطاع الطيران العالمي قد تبلغ نحو 63 مليار دولار في حال ما إذا جرت السيطرة على المرض، لكنه يرى أنه في حالة انتشار المرض على نطاق أوسع فإن الخسائر قد تصل إلى 113 مليار دولار. كما دعا «إياتا» أيضا الحكومات إلى خفض الضرائب والرسوم على شركات الطيران لمساعدتها على تقليل الخسائر.

ومن جهتها توقعت منظمة السياحة العالمية خسائر كبيرة لقطاع السياحة خلال عام 2020. وأكدت المنظمة، أن خسائر القطاع على مستوى العالم، بسبب قرارات العديد من الدول بتعليق حركة الطيران نهائيا، بلغت أكثر من 62 مليار دولار أمريكي حتى الآن، فضلا عن شلل بجميع الوجهات السياحية على مستوى العالم. وأبرز الأسواق عالية التأثر الصين، السوق العالمية الرائدة في الإنفاق، وكذا الأسواق الآسيوية الرئيسية الأخرى والوجهات الأوروبية مثل إيطاليا. ووجهت منظمة السياحة العالمية نداءً قالت فيه: «الزموا دياركم الآن، لكن سافروا غدا! بقاؤنا اليوم في ديارنا يتيح لنا السفر في الغد، والسفر في الغد سوف يساعد على إيجاد فرص العمل، والاحتفال بالثقافة، وتعزيز الصداقة والتفاهم عالميًّا».

ويبقى الوضع في آسيا أكثر تأزمًا منه في أوروبا؛ لأن 90% من نحو 150 مليون رحلة سياحية صينية إلى الخارج تتوجه إلى بلدان آسيوية. والسياح الصينيون تحولوا هناك إلى عامل اقتصادي حاسم. وبما أن غالبية شركات الطيران أوقفت رحلاتها إلى الصين فإن الضيوف أصحاب القوة الشرائية من الصين يبقوا بعيدين؛ حيث يُصدر هذا السوق للعالم 180 مليون سائح، ينفقون حوالي 277 مليار دولار سنويًّا.

ومما فاقم من سوء الأوضاع هو أن هذه الظروف تزامنت مع احتفالات السنة القمرية الجديدة التي كان من المفترض أن تشهد قيام أكثر من 400 مليون صيني بالسفر للاحتفال بهذه المناسبة، وغيرهم الكثير.

المراكز التجارية والمولات في زمن كورونا

اتخذت المراكز التجارية بُعدًا آخر، ما يعزز الدور الاقتصادي لها ويشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار فيها، ومِن ثَمّ زيادة المنافذ في جوٍّ من المنافسة التي تعود بالفائدة على المستهلكين. وتُعد المراكز التجارية نقطة انطلاق للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لعرض منتجاتها جنبًا إلى جنب مع العلامات التجارية الأكثر قوة وانتشارًا. وبالإضافة إلى الأنشطة التجارية توفر بعض المراكز مكاتب شركات تجارية, وفروعًا للبنوك، ومواقف فسيحة للسيارات. وقد أضاف بعض هذه المراكز خدمات ترفيهية للجمهور مثل المطاعم والمقاهي ودور السينما ومناطق ألعاب الأطفال وحمامات السباحة والملاعب الرياضية، وغيرها من المرافق الحيوية التي تجذب شرائح أكبر من الجمهور.

ونظرًا لطبيعتها وتنوع الأنشطة بها، فقد تأثرت المراكز التجارية بجائحة كورونا عندما لجأت الدول إلى الحدِّ من الاختلاط وتقليص عدد العاملين في المنافذ التجارية والبنوك والشركات. وهو ما ألقى بظلاله على قطاع التجزئة والحركة التجارية في هذه المراكز، وتسبَّب لها في خسائر كبيرة. وقد شمل التأثير مُلاك المجمعات والمراكز التجارية من خلال ضعف نِسب الإشغال وأسعار التأجير. كما تأثر المستأجرون في المولات وعانوا ماديًّا بسبب خسائر جائحة كورونا وتوقف الأنشطة التجارية خلال فترة الحظر. وأمام هذه الأوضاع لجأ كثير من مُلاك المولات إلى تقديم بعض الخصومات لتشجيع المستأجرين.

وقد أثبتت التجارب في بيرو بأمريكا اللاتينية أن المراكز التجارية والأسواق قد تكون محورًا رئيسيًّا لانتشار عدوى كورونا؛ حيث ثبت اكتشاف إصابة 79% من البائعين بفيروس كورونا في أحد الأسواق. وأظهرت الاختبارات أن سبعة وسبعين في المائة من أصحاب أكشاك

البيع في سوق الفاكهة بالجملة في ليما كانت إيجابية للفيروس، في حين كشفت الاختبارات الفورية في خمسة أسواق كبيرة أخرى للأغذية الطازجة في المدينة أن نصفهم على الأقل يحملون الفيروس.

وعلى جانب آخر تسببت أزمة كورونا في توقف حركة الإنشاءات في مشروعات المراكز التجارية الجديدة، إما لتحفُّظ أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في المشروعات الرأسمالية الجديدة أو التوسعية مع تأثر أداء قطاع التجزئة وتراجع نشاطه، أو إحجام البنوك عن توفير التمويل اللازم انتظارًا لانحسار الوباء وتوفير لقاح كورونا الذي سيساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية وعودة الحياة لطبيعتها. وسيكون قطاع التجزئة أحد أسرع القطاعات انتعاشًا، ما يشجع على استكمال المشروعات المتوقفة للمولات.

وفي دولة قطر تُعد المراكز التجارية والمولات أحد الروافد المهمة للاقتصاد الوطني ومحركًا رئيسيًّا لعجلة الاقتصاد والسيولة في السوق المحلي. ومن هذا المنطلق وضعت الحكومة خطة متوازنة تراعي مصالح القطاع التجاري بالتوازي مع الحفاظ على الحالة الصحية وسلامة المجتمع. ومرت هذه الخطة بعدد من المراحل. فمع بداية الأزمة تم إغلاق المراكز التجارية ومراكز التسوق كافة، واستثنى قرار الإغلاق متاجر المواد الغذائية، والصيدليات. ولمساعدة هذا القطاع وغيره من وحدات القطاع الخاص اتخذت الدولة مجموعة من القرارات والإجراءات التي من ضمنها قرارات متعلقة بالقطاع المالي والاقتصادي تضمنت دعم وتقديم محفزات مالية واقتصادية بمبلغ 75 مليار ريال قطري للقطاع الخاص، وقيام مصرف قطر المركزي بوضع الآلية المناسبة لتشجيع البنوك على تأجيل أقساط القروض والتزامات القطاع الخاص مع فترة سماح لمدة ستة أشهر، وتوجيه بنك قطر للتنمية بتأجيل الأقساط لجميع المقترضين لمدة ستة أشهر. وكذلك قيام المصرف المركزي بتوفير سيولة إضافية للبنوك العاملة بالدولة، وإعفاء السلع الغذائية والطبية من الرسوم الجمركية لمدة ستة أشهر، على أن ينعكس ذلك على سعر البيع للمستهلك. وإعفاء بعض القطاعات من رسوم الكهرباء والماء لمدة ستة أشهر ومن بينها قطاع التجزئة والمجمعات التجارية مقابل تقديم خدمات وإعفاءات للمستأجرين.

ومع تحسن الأحوال وبداية تراجع الوباء تم افتتاح المراكز التجارية وأنشطتها تدريجيًّا مع الالتزام بالإجراءات الاحترازية؛ ما يعود بالنفع على القطاع الاقتصادي والتجاري للدولة، ويعيد عجلة الاقتصاد وتحريك السيولة النقدية بالسوق المحلي.

ميزانية الأسرة في ظل كورونا

يعتبر ترتيب وتدبير الأموال من أولويات المعيشة على مستوى الفرد والأسرة. ويعطي العلم اهتمامًا كبيرًا بهذا الجانب، وتوسعت الدراسات فيه لوضع إستراتيجيات حول كيفية مساعدة الأسرة على إدارة مواردها المالية ونفقاتها؛ حيث إن الأسرة عبارة عن مؤسسة اجتماعية تتوفر فيها جميع أركان المنظومة الإدارية والمالية. ولذلك يجب تحديد مصادر الأموال واستخداماتها.

وعندما تقوم الأسرة بوضع الميزانية الخاصة بها بطريقة صحيحة فإنها تجني مجموعة من الفوائد، ومن أهم هذه الفوائد: تقدير حجم الإيرادات والنفقات المتوقعة خلال فترة معينة، ما يساعد على معرفة مقدار الفائض أو العجز المتوقع، وترشيد النفقات والاستثمار الأمثل للأموال الفائضة، والإحساس بقيمة المال والادخار، والمساعدة على مواجهة الأزمات وإبعاد الأسرة عن عبء وهموم الديون، والمحافظة على مستوى الرفاهية وجودة الحياة والمعيشة، وتدريب الأبناء على كيفية إدارة البيت ماليًّا قبل زواجهم وذلك تحت إشراف وتوجيه الوالدين، ومساعدة الأسر على تحقيق أهداف مالية مستقبلًا.

وكما ألقت جائحة كورونا بظلالها على اقتصاديات الدول فإن تأثيرها امتد إلى الأسرة وأفرادها، ليس صحيًّا فقط بل ماليًّا أيضًا في ظل توقف كثير من الأنشطة الاقتصادية والخوف من طول أمد الأزمة وفقْد الكثير من الأفراد لوظائفهم؛ ما نتج عنه انخفاض كبير في الدخل. وقد ظهر هذا جليًّا في قطاع تحويلات المغتربين التي شهدت تراجعًا كبيرًا منذ بداية الجائحة بسبب خسارة الكثير لوظائفهم، والصعوبات التي واجهوها في التحويل، وصعوبة السفر إلى بلادهم. وهو ما زاد من معاناة الأسر؛ حيث تعتمد الكثير من المجتمعات على هذه التحويلات التي تعتبر من أهم موارد العملات الصعبة لكثير من الاقتصادات في الدول النامية والفقيرة لدعم العملات المحلية وتخفيف

وطأة التضخم، كما أنها من الموارد التي تعتمد عليها الأسر لتمويل النفقات الرئيسية في الصحة والتعليم ومستلزمات الغذاء في العديد من دول العالم.

وفي ظل هذه الأزمة ينبغي أن يصبح ترشيد الإنفاق ثقافة وسلوكًا تهتم به الأسرة والمؤسسات التعليمية والاجتماعية؛ لما له من أهمية في ضبط نفقات الأسرة خصوصًا في الأزمات الاقتصادية. فالأسرة الحكيمة في إدارة مواردها تستطيع مواجهة الأزمات والظروف الاقتصادية والمالية القاسية، بعكس الأسر التي لا تتفهم أهمية الترشيد في الاستهلاك الأسري. وعلى الأسرة في الظروف الاقتصادية الصعبة وضع خطة لدراسة الدخل بطريقة عملية من ناحية إمكانياتها واحتياجاتها، حيث تحاول إشباع الاحتياجات حسب الأولوية والابتعاد عن الصرف في الكماليات والترفيه والمصروفات غير الضرورية، مع ضرورة الاقتصاد في استهلاك المياه والكهرباء والمواد البترولية. كما فرضت الأزمة زيادة الاهتمام بالصرف على بنود معينة مثل التكنولوجيا الرقمية وتحسين سرعة الإنترنت في المنازل؛ نظرًا للحاجة الشديدة إليها في الحصول على الخدمات والعمل والدراسة عن بُعد. ولزيادة الفاعلية وتحقيق الفائدة المرجوة يجب أن تكون الميزانية ذات صبغة أسرية يشعر فيها الجميع بالمسؤولية، أي بمعنى أن يشارك كل فرد في الأسرة بنشاط وفاعلية في وضع الميزانية، وأن يطلع الأبناء بشفافية على طبيعة الوضع الاقتصادي المتأزّم للأسرة؛ من أجل التعاون والبحث عن البدائل والعيش في حدود الإمكانيات المتوفرة.

ومن هنا أفرزت الجائحة حقيقة مؤكدة هي أن التعامل مع هذه التداعيات يتطلب وعيًا حقيقيًّا بالمخاطر الاقتصادية مثلما هناك وعي بالمخاطر الصحية. لذلك وأمام التحديات التي تفرضها جائحة فيروس كورونا، من الضروري تأكيد إدارة الميزانية الأسرية بشكل علمي وعلى أسس اقتصادية، ولتكون الجائحة فرصة لتعلُّم الدروس لتنظيم مستقبلنا بأفضل طريقة ممكنة. كما يجب على الدولة دراسة انعكاسات هذه الجائحة نفسيًّا واجتماعيًّا على الأسرة نتيجة التغيرات والتقلبات المالية؛ لأن الأسرة هي أساس المجتمع وتماسكه.

كورونا وحوكمة تقنية المعلومات

من الضروريات التي برزت بشدة مع جائحة كورونا وتشهد طلبًا كبيرًا، أن أصبح دور المعلومات والتكنولوجيا الرقمية أمرًا حتميًّا في عمل المؤسسات وتطوير أدائها وضمان دقة وفعالية تنفيذ المهام المنوطة بها، بما يحقق النجاح والاستدامة للمؤسسات بعيدًا عن الاتصال المباشر في تسيير الأعمال والحصول على الخدمات في ظل الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الفيروس. غير أن الملاحظ هو أن الأمر تحول إلى حالة من الهلع مما نتج عنه اندفاع بقوة في الإنفاق على شراء التقنيات والبرامج، وعدم وضوح الرؤية لاستثمارها بالشكل الأمثل في ضوء ترتيب الأولويات، وتحديد الحاجة المستقبلية إليها ضمن رؤية تطويرية. وهذا يوحي بعدم وجود إدارة رشيدة تقدر الاحتياجات الحقيقية الحالية والمستقبلية وفق قواعد الإنفاق والاستثمار الحقيقي، بعد القيام بكل العمليات اللازمة لاتخاذ القرار وإتقانها بشكل احترافي وعلمي سليم، بما لا يتعارض مع كفاءة العمل واستمرارية التشغيل. حيث إن الاستثمار يستلزم وجود إدارة حصيفة وواعية تقوم بمتابعة التغيرات، حتى إذا ما جدّت الحاجة للتعديل والتطوير كانت مستعدة له للحفاظ على اتجاه سير الاستثمار نحو الفعالية وتقليل المخاطر.

وهنا لا بد من وضع ضوابط لترشيد استخدام تكنولوجيا المعلومات للحد من هذه المخاطر، وتحقيق الأهداف من أنظمة المعلومات، وتعظيم الاستفادة من الاستثمار فيها لخدمة القطاعات كافة، وهو ما يُسمى بـ«حوكمة تقنية المعلومات»؛ لأن الأساس في التقنيات أن تحل المشاكل لا أن تخلقها أو تكون سببًا في تفاقمها.

فإذا كانت تقنية المعلومات أساسية لدعم نمو الأعمال وتحسين المخرجات، فعلى الجانب الآخر هناك ضرورة لفهم وإدارة الاحتياجات الضرورية المرتبطة بتطبيق التقنية الجديدة. وهنا

يبرز دور حوكمة تقنية المعلومات؛ فهي عنصر مكمل لحوكمة الشركات والمؤسسات؛ حيث تقود حوكمة تقنية المعلومات إلى تحقيق التوافق بين استخدام التقنية وأهداف المنظمة وقياس الأداء؛ لأن حوكمة المعلومات لا تتعلق فقط بالبيانات أو التكنولوجيا المستخدمة لإدارة البيانات، بل تتعلق ببيئة العمل كُليًّا داخل المنظمة بما يشمل الأشخاص، والعمليات، والسياسات جنبًا إلى جنب مع البيانات والتكنولوجيا. ومِن ثَمّ يُعد إنشاء وتنفيذ إستراتيجية فعّالة لإدارة المعلومات مسؤولية مشتركة لجميع الأطراف.

وتُعرف حوكمة تقنية المعلومات أنها العمليات التي تضمن الاستخدام الكُفء والفعال لتكنولوجيا المعلومات في تمكين الشركات والمؤسسات من تحقيق أهدافها الإستراتيجية. وهذا يعني أيضًا أن العمليات الخاصة بتقنية المعلومات يجب أن تتناسب مع أهداف وإستراتيجية المؤسسة، وبذلك فإن حوكمة تقنية المعلومات تشير إلى الأدوات والمنهجيات التي تمتلكها المنظمة، وتساعدها على الموائمة بين إستراتيجيتها وأهدافها وكيفية تنفيذها من خلال البرامج والبنية التحتية التقنية، كما تشمل إمكانية قياس ورصد الكيفية التي تؤدي بها النظم والأساليب التقنية؛ حيث تقوم الحوكمة على بناء علاقة تنظيمية بين أعمال المنظمة وتقنية المعلومات، بالإضافة إلى ضبط العلاقة التي يمكن للمستخدمين العمل بها وفق الإجراءات التنظيمية والإمكانيات المتاحة.

وينتج عن حوكمة تقنية المعلومات مجموعة من الفوائد هي: تحسين أمن البيانات، وتحديد المسؤولية عن جودة المعلومات، وتقليل المخاطر المتعلقة بتقنية المعلومات، وتقليل التكاليف، وتعميق دور الرقابة على تقنية المعلومات ومخرجاتها، وتحسين تقديم الخدمات المرتبطة بالتقنية، والمساعدة على تحقيق مصالح العملاء، وزيادة العوائد والمنافع التي تسعى إليها المنظمة من خلال الأنشطة التي تقوم بها، ودعم وتطوير التقنيات المستخدمة باستمرار وتوظيفها لإنجاز المتطلبات المتغيرة في البيئة المحيطة.

وتقوم حوكمة تقنية المعلومات على مجموعة ركائز هي: ربط أهداف إدارة تقنية المعلومات بالأهداف الإستراتيجية للمنظمة بشكل يجعل التقنية تساهم في تحقيق هذه الأهداف. والتأكد من أن إدارة تقنية المعلومات تقوم بالدور الصحيح للحصول على المنافع التي تم إطلاق المشاريع والمبادرات لتحقيقها بما يحقق القيمة المرجوة منها. والاستثمار الأمثل للموارد التقنية بأشكالها كافة وتوظيف فريق التقنية بشكل أكثر فعالية وكفاءة. والإدارة السليمة للمخاطر في تشغيل التقنيات

وتحقيق الاستدامة وحماية أصول تكنولوجيا المعلومات. والقدرة على ترجمة الإستراتيجيات إلى أفعال قابلة للقياس من خلال مؤشرات أداء ومبادرات يتم قياسها بشكل دوري.

ومع تحقيق هذه الركائز والأساسيات يتحقق الاستخدام الآمن والفعال لتكنولوجيا المعلومات، بوصفه أداة لضمان أفضل كفاءة في إدارة المؤسسات، إضافة إلى مساهمتها في خلق قيمة مضافة عن طريق تفعيل الوظائف كافة في المؤسسة.

كورونا تدفع نحو المدن الذكية

أفرز انتشار فيروس كورونا أضرارًا جسيمة؛ حيث شلت الجائحة مدن العالم أجمع. وانخفضت حركة المارة بنسبة كبيرة عن معدلها الطبيعي في الحياة اليومية. وفي ظل الإجراءات الاحترازية وغلق الكثير من المحال التجارية والأنشطة الاقتصادية تغيَّر أسلوب الحياة، واضطُر الناس للتأقلم مع أساليب جديدة للحصول على الخدمات والاحتياجات اليومية والتعلم والعمل والتواصل. كما فرضت كورونا واقعًا جديدًا يتطلب من البنوك ووحدات الأعمال والمدارس والجامعات إعادة ترتيب أوراقها والتوسع في الخدمات الإلكترونية واستخدامات التكنولوجيا؛ لمواصلة أعمالها في خدمة المجتمع، وحتى لا تتعرض لمزيد من الخسائر الناجمة عن عدم القدرة على التواصل المباشر وممارسة الحياة العادية خلال الوباء. ويرجع الفضل في ذلك إلى البدائل والحلول الذكية التي سهلت ممارسة معظم المهام اليومية من المنزل، بما يتوافق وقواعد الحجر المنزلي والحد من الاختلاط لتجنب اتساع دائرة الوباء؛ إذ سمح توافر هذه الأدوات بمتابعة ممارسة الحياة وتقليل الضرر على الاقتصادات.

وفي مجال التعامل مع الوباء ذاته لعبت المدن الذكية دورًا مهمًّا في إدارة البيانات الخاصة بصحة المرضى، وتحديد بؤر انتشار الوباء والمواقع الجغرافية لسهولة الوصول إليها، والأَسِرَّة في المستشفيات لتوزيع المرضى عليها. وقد شكلت هذه البيانات دعمًا كبيرًا للمسؤولين في اتخاذ القرار وإدارة الأزمة والاستفادة من التقنيات الحديثة ومخرجاتها. كما قدمت التكنولوجيا أنظمة تتبُّع متطورة باستخدام بيانات الكاميرات وأجهزة الاستشعار والتطبيقات الذكية؛ مما ساعد الكثير من الدول على خفض معدلات الإصابة سريعًا دون اللجوء إلى الإغلاق الكامل. وقد رسخ ذلك الأهمية الكبرى للذكاء الاصطناعي والمدن الذكية وقدرتها على إيجاد البدائل للتعامل مع الأوبئة والأزمات.

وأمام هذه المستجدات فإن التوجه نحو بناء المدن الذكية وتوفير البنية التحتية اللازمة لها ومواكبة التطورات والمستجدات في هذا المجال -أصبح ضرورة ملحة، وأصبح التحول الرقمي هو الحل الأمثل؛ حيث يمكن استمرار الحياة عبر تطبيقات ذكية يمارس من خلالها الناس حياتهم العادية؛ لضمان استمرار عجلة الإنتاج في الدوران عبر تلك التطبيقات، وتجنُّب الانتكاسات، وضمان سعادة ورفاهية المواطنين.

وتستشرف المدن الذكية المستقبل وتستخدم حلولًا تكنولوجية مبتكرة لتوفير علاجات فعالة لكثير من المشكلات والتحديات التي تواجهها الدول التي تخطط لمزيد من التنمية والازدهار، وتهدف إلى توفير بيئة رقمية صديقة للبيئة ومحفزة للتعلم والإبداع والمزيد من الفرص الاستثمارية. كما تعمل المدن الذكية على توظيف التكنولوجيا الحديثة والحلول التقنية في خدمة المجتمع من أجل إدارة المرافق وتحقيق الأمن وتحسين جودة الحياة والخدمات المقدمة له في كثير من المجالات والقطاعات، مع الحفاظ على البيئة وتقليل الهدر في الموارد، وتخفيض التكاليف، وتوفير الوقت والجهد، وتعزيز مشاركة الأفراد في عمليات التطوير والتنمية. وهو الأمر الذي يساهم بنهاية المطاف في حدوث تنمية مستدامة للمجتمع في شتى المجالات.

وأخيرًا فإنه على الرغم مما سببه تفشي وباء فيروس كورونا من أضرار، فإن هذه الأزمة عززت الاتجاه نحو المدن الذكية؛ حيث يعيش نصف سكان العالم في المدن مما يزيد من نسبة تلوث البيئة وارتفاع معدل الإصابة بالوباء وانتقال الأمراض؛ لذا أصبح التحول إلى المدن الذكية توجهًا عالميًّا وواجبًا على الدولة وليس رفاهية. وبينت كورونا أن المستقبل سيكون في الاعتماد على التكنولوجيا، وأن التحول الرقمي سيسود كل القطاعات نتيجة وجود تحديات جديدة غير متوقعة تحتاج إلى حلول غير تقليدية، وتتطلب تضمينها ضمن توجيهات وأطر المدن الذكية؛ لمساعدة السكان على ممارسة حياتهم. وبرهنت الجائحة على أن المدن الذكية لم تعُد للرفاهية فقط بل إنها ضرورة لا بد منها؛ حيث كشفت أن المدن التي تتمتع بمنظومة ذكية للتنمية استطاعت الصمود والاستمرار في الخدمات والإنتاج بصورة فعالة وسريعة في مواجهة الظروف الصعبة التي فرضها الوباء.

الخدمات الإلكترونية في زمن كورونا

في ظل ثورة المعلومات والتقدم التقني، تتسابق دول العالم إلى الأخذ بما يُسمى «الحكومة الإلكترونية» من خلال استخدام تقنية المعلومات والاتصالات على شبكات الإنترنت في مختلف المجالات الإدارية والاقتصادية والتجارية والمصرفية، بهدف إيصال خدمات المؤسسات الحكومية إلى المؤسسات الخاصة والجمهور؛ حيث تُساهم الحكومة الإلكترونية في توفير المعلومات للأفراد بطريقة شفافة وسريعة ودقيقة، بما يتيح للموظفين وطالبي الخدمة فرصًا للتواصل بعيدا عن الإجراءات الاعتيادية الروتينية التي تحتاج إلى كثير من الوقت والجهد.

وقد أبرز فيروس كورونا الأهمية البالغة للخدمات الإلكترونية والدفع الإلكتروني، خلال فترات انتشار الأمراض والأوبئة؛ إذ تساهم هذه الخدمات بطريقة أو أخرى في تقليل فرص التعامل مع الوسائل الناقلة للفيروس على غرار التعامل بالأوراق أو العملات الورقية، التي قد تكون «موبوءة». كما أن من شأن الخدمات الإلكترونية أن تساهم في الحد من انتشار كورونا، على اعتبار أن الناس لن يضطروا إلى التعامل بعضهم مع بعض بشكل مباشر مما يقلل من فرص انتشار الفيروس. وهذا من أهم مكتسبات التكنولوجيا الحديثة في تسهيل الحصول على الخدمات والارتقاء ببيئة الأعمال دون التعرض للمخاطر.

وهنا تبرز أهمية المواقع الإلكترونية والتطبيقات الذكية في الجهات المختلفة التي تقدم الخدمات؛ وذلك بهدف تخفيف ازدحام المراجعين، وتقليص عملية التواصل المباشر بين الجمهور والإدارات الخدمية، والاستفادة من التكنولوجيا وشبكة الإنترنت بإجراء المعاملات عن بُعد أو من داخل المنازل وبالجودة نفسها. وهذا يسهل من إنجاز المعاملات في فترة وجيزة ويختصر الوقت

والجهد، علاوة على أن تنفيذ المعاملات عبر مواقع الحكومة الإلكترونية يؤدي إلى حماية المراجعين وتقليل نسبة اختلاطهم، فضلًا عن عدم تشكيل ضغط على المراكز الحكومية.

ولم يقتصر الأمر على الخدمات الحكومية ومواقع التسوق الاستهلاكية فقط، بل تعداه إلى الخدمات الطبية، وهذا ما أُثير في ألمانيا بضرورة تفعيل دور التكنولوجيا للتقليل من انتشار الأوبئة والأمراض؛ فقد لجأ الكثيرون إلى الإنترنت لطلب الكمامات الواقية والأدوية المقوية للمناعة عبر مواقع التسوق الإلكترونية، دون اللجوء إلى الصيدليات؛ تفاديًا لأي احتكاك مع أُناس آخرين. وقد طالب الكثيرون بأهمية رقمنة قطاع الصيدلة وسوق الأدوية، في ظل منظومة رقمية شاملة تربط العيادات الطبية بالمستشفيات وشركات التأمين الصحية، ومن ثم الصيدليات، بقاعدة بيانات مركزية، من خلال تطبيقات مستحدثة تمكن المريض من شراء أدويته من الصيدليات عن طريق وصفة طبية إلكترونية موثقة قانونيًّا.

وقد بادرت دولة قطر بِحَثِّ الجمهور والمراجعين على الاستفادة من الخدمات الإلكترونية عبر مواقع الوزارات والهيئات والبنوك المختلفة؛ تيسيرًا على المواطنين والمقيمين، وحتى لا تتأثر الحياة العامة بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدولة للحيلولة دون انتشار الفيروس. ومنذ فترة طويلة تعمل حكومة قطر الرقمية على الارتقاء بمستوى الخدمات للأفراد والشركات، وتمكين التكنولوجيا المتطورة لتحسين حياة الإنسان، ورفع كفاءة العمليات الإدارية الحكومية، وتوفير النفقات عبر توفير بنية تحتية حكومية مشتركة.

وتستهدف رؤية حكومة قطر الرقمية دعم الجهات الحكومية في سبيل تحقيق التكامل في كافة الخدمات المقدمة من قبلها في الدولة، وذلك من خلال تفعيل وتسريع وتيرة التحول الرقمي لكل الخدمات الإلكترونية المقدمة. بما يتماشى مع كل من إستراتيجية حكومة قطر الرقمية 2020 وإستراتيجية قطر الوطنية 2030، من حيث تطوير البنية التحتية الداعمة للاقتصاد الوطني والمتسمة بالاستدامة والجودة العالية، والقدرة على مواكبة أحدث نظم التكنولوجيا الذكية.

المسؤولية المجتمعية للشركات في ظل أزمة كورونا

كشفت الأزمة الكبيرة التي يعيشها العالم نتيجة تأثير فيروس كورونا عليه وعلى والاقتصاد العالمي، وما نجم عنه من أزمات اجتماعية واقتصادية حادة، عن تعاظم العلاقة بين انتشار الفيروس وبين المسؤولية المجتمعية. فالمسؤولية المجتمعية مطلوبة في كل الظروف؛ وإذا كانت مطلوبة في وقت الرخاء فإن الحاجة إليها أشد في وقت الشدة والأزمات؛ حيث إنها تشكل ركنًا أساسيًّا ومهمًّا في حياة المجتمعات، وتعبّر عن روح التضامن والترابط بين مكونات المجتمع كافة. وعليه فإن نجاح المسؤولية المجتمعية لا يقتصر فقط على جهد جهة واحدة؛ ومن ثَمّ مخطئٌ من يظن أن المسؤولية تنحصر في وزارة أو مؤسسة بعينها أو حتى حكومة الدولة، ولكنها تتطلب تكامل الأدوار.

وفي ظل الظروف الاستثنائية التي تحيط بالعالم لمواجهة فيروس كورونا، تظهر الحاجة الماسة إلى تكاتف جميع شرائح ومكونات المجتمع من أفراد ومؤسسات من أجل حماية المجتمع، وتحقيق الاستقرار له، والمحافظة على المكتسبات التي وصل إليها في أوقات الرخاء. ويأتي قطاع الأعمال في مقدمة المؤسسات التي يقع عليها دور كبير؛ فقد أثبتت هذه الأزمة التي ضربت أنحاء العالم كافةً ضرورة التعاون والتلاحم بين قطاع الأعمال والأجهزة الحكومية، ومساهمتهما معًا لتجاوز المخاطر؛ فالأضرار التي تنجم عن الأزمات تطُول جميع فئات المجتمع المختلفة.

وهنا يجب أن نؤكد أن المسؤولية المجتمعية ليست فقط مجرد لوائح وتشريعات، بل هي ثقافة أخلاقية في المقام الأول، وحيث تعتبر الشركات المساهمة أحد أهم القطاعات الداعمة لمسيرة التنمية، ويتجسد دورها في توجيه الاستثمارات وتنفيذ المشروعات الكبرى؛ فإن هذا الدور يزداد تقديره كلما سارت جهوده في طريق المشاركات والخدمات الاجتماعية والإنسانية، والقيام بالدور المنوط به في تفعيل المسؤولية المجتمعية، بما يساهم في تطوير المجتمعات وتحقيق الصالح العام.

ورغم أهمية الأعمال الخيرية التي تقوم بها الشركات في مثل هذه الأزمات، فإن الأمر يعني ما هو أبعد من تقديم التبرعات الخيرية، فهناك العديد من المجالات مثل: المحافظة على البيئة، وتوطين التكنولوجيا، والابتكار في الصناعات وتقديم الخدمات لتوفير البدائل، ومساندة جهود الدولة لمكافحة الوباء والقضاء عليه من خلال دعم القطاع الصحي وتوفير الأدوية والمستلزمات الوقائية اللازمة، ورعاية وتمويل البحوث ودعم المراكز العلمية التي تساهم في حل كثير من المشكلات لإيجاد علاج أو لقاح لهذا الفيروس والتصدي لهذه الجائحة. كما تشمل المسؤولية المجتمعية المشاركة بالوقت والجهد على مستويات الشركة كافةً من أجل تحسين ظروف المجتمعات التي تعمل فيها، إلى جانب العمل وفقًا لمبادئ الشفافية والمسؤولية وعدم الاحتكار، وإنتاج السلع والخدمات الآمنة ذات الجودة العالية.

وتتزايد الحاجة الملحة لهذه المبادئ في أوقات الأزمات، والسعي إلى الأخذ بها باعتبارها إحدى الركائز الأساسية التي تساعد في تجاوز تلك المخاطر والأزمات؛ فالمسؤولية المجتمعية لقطاع الأعمال هي جهد مستدام يهدف إلى المشاركة بصورة أعمق في التنمية بمعناها الشامل؛ ما يؤصل لرؤية جديدة للمفهوم يمكن أن تستمر لما بعد الأزمة حيث تصبح جزءًا من وعيٍ وفهمٍ جديدين يمكن السير عليهما.

وأخيرًا سواء طالت جائحة كورونا أو قصرت فإن المجتمعات ستسجل دور قطاع الأعمال في هذه المرحلة الصعبة من حياة الشعوب، سواء كان إيجابيًّا أم سلبيًّا، بعد أن كشفت الأزمة ضرورة تكاتف الجهود كافة وتوحيد الصفوف للحد من الخسائر ومواجهة المخاطر.

مهنة المحاسبة في ظل أزمة كورونا

أحدث وباء كورونا أزمة عالمية تهيمن على كل مفاصل الاقتصاد العالمي، ونتج عنه العديد من الأبعاد غير المحددة بشكل واضح حتى الآن. ونظرًا للدور الكبير الذي تقوم به مهنة المحاسبة في عالم المال والأعمال فإنها حتمًا تواكب المتغيرات التي تحدث في البيئة التي تعمل فيها؛ حيث إنها أحد المكونات الأساسية لبيئة العمل. وفي ظل متغيرات جائحة كورونا وانعكاساتها على جميع القطاعات والمجالات، كان لا بد للمحاسبة أن تستجيب لهذه التطورات بما يناسب ويلائم الحاجة إلى التحليل والإفصاح المحاسبي وصولًا إلى المعلومات التي توفرها المحاسبة للمستخدمين كافة.

ويتنوع تأثير جائحة كورونا على مهنة المحاسبة بين آليات وكيفية مزاولة المهنة والواجبات التي يجب عليها القيام بها في هذه الظروف. فعلى مستوى الأداء كان التقدم التكنولوجي عاملًا حاسمًا في منع الوباء من التسبب في ضرر أكثر خطورة لطريقة وظائف المحاسبة والمراجعة؛ حيث حال استخدام التكنولوجيا دون توقف العمل نتيجة الإجراءات الاحترازية وعدم التواصل المباشر؛ لذا ستؤدي الجائحة إلى المسارعة في التوسع في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي للقيام بالأعمال المحاسبية، وسنلاحظ زيادة الطلب على تطوير وتقديم هذه التقنيات والبرامج من قبل الشركات لسدّ حاجة هذه الوظائف بتكلفة أقل؛ توفيرًا للوقت والمال. وستصبح البرامج المبنية على الذكاء الاصطناعي أكثر استخدامًا في حياتنا اليومية.

أما على مستوى المهام فإن الشركات، وخاصة المتضررة منها، تزداد حاجتها إلى عمل المحاسبين القانونيين في إعداد تحليلات الأضرار ومساعدتهم في تسوية أوضاعهم؛ لأن مهنة المحاسبة هي المترجم الفعلي والمقدِّر الحقيقي لنتائج الأزمات الاقتصادية والمالية، من خلال إنتاج الأرقام الدالة على مجريات الأحداث. ففي أوقات الأزمات مثل ما نمر به مع جائحة كورونا تمثل

جودة التقارير المالية وحوكمة الشركات عناصر أساسية للاقتصاد، بالإضافة إلى الضوابط والتوازنات المعمول بها لتحضير وتوصيل هذه المعلومات إلى مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك مجلس الإدارة والإدارة العليا والمساهمين؛ حيث تحتاج الشركات إلى التواصل بشفافية حول تأثير أزمة كورونا على أعمالها، من حيث السيولة واستمرارية الأعمال، والمركز المالي، والرقابة الداخلية والمخاطر.

ومن هنا تستطيع مهنة المحاسبة القيام بالعديد من الوظائف الأساسية مثل: تقدير مدى تأثر التدفقات النقدية المستقبلية، وإجراء التعديلات على الموازنات، والمساعدة في إدارة مخاطر السيولة، وترتيب الأولويات وتعديل التعاقدات، والمساعدة في الاستثمار الأمثل للموارد، ومراجعة تكاليف الإنتاج والخدمات اللوجستية المرتبطة به كافة، ومراعاة فرص الاستمرارية، وتحديد آثار وباء كورونا على استمرارية الشركة، وذلك عند إعداد القوائم المالية والتقارير المالية.

ولن يتوقف دور مهنة المحاسبة على وقت الأزمة فقط بل سيمتد إلى ما بعد انتهائها؛ لأن الشركات ستكون في حاجة إلى إجراء البحوث والدراسات لاقتراح حلول معالجة محاسبية لآثار الجائحة. لذا هناك عمل كبير ينتظر المحاسبين، بعد انحسار الجائحة لمعالجة الآثار المترتبة عليها. وعليه فإن أجهزة الرقابة المالية والمحاسبية التي تتسم بالقوة والكفاءة تزداد أهميتها، وترتفع قيمتها حاليًّا ومستقبلًا؛ حيث إنها ستؤدي دورًا رئيسًا في تدقيق البرامج والنفقات، وفي المساعدة على وضع الخطط الخاصة بكيفية الاستعداد والتعامل مع مثل هذه الأوبئة والأزمات في المستقبل.

وأخيرًا يجب أن يستغل قطاع المحاسبة فرصة التعلم من هذه التجربة التي تحتاج إلى الابتكار في الحلول والإدارة، والاستفادة من دروس الأزمات واتخاذ الخطوات المناسبة؛ لتعزيز إدارة المخاطر من أجل منع سوء التعامل مع أزمات مماثلة في المستقبل.

كورونا والحوكمة في الشركات المساهمة

مع انتشار فيروس كورونا ووصوله إلى درجة الوباء العالمي، وخسائره الاقتصادية المتلاحقة والمتسارعة التي قدرها صندوق النقد الدولي بنحو 9 تريليونات دولار على الاقتصاد العالمي، قامت الدول بإجراءات احترازية لاحتواء تفشي الفيروس. هذه الإجراءات تركت أثرها على الأنشطة الاقتصادية كافة. ووسط هذه الأجواء لم تكن الشركات المساهمة بمعزل عن تأثيرات الفيروس؛ فالغموض يخيم على أغلب القطاعات. وهنا يتم اختبار كفاءة وفعالية نظام الحوكمة الذي تتبعه الشركات، مما يعظم من مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، فتزداد درجة العناية المطلوبة في إدارة الشركات في مرحلة الأزمات أكثر من المراحل العادية دون التعويل على الأزمة.

وكشفت جائحة كورونا أن إدارة الشركات المساهمة ليست أمرًا هينًا على أي فريق تنفيذي، خاصة مع تعدد الجهات التي يجب العناية بها، بداية من الحفاظ على أمان وسلامة الموظفين والعملاء، وضمان الحفاظ على مصالح المساهمين وعدم ضياع رأس المال، وتمكين استمرارية العمل وتشكيل رؤية مستقبلية واضحة عن التوقعات المالية للشركة بما لا يفقدها ثقة السوق.

فمع التداعيات الخطيرة لانتشار الفيروس وتأثيراته المحفوفة بالغموض، يجب على مجلس الإدارة أن يعمل على إيجاد إستراتيجيات مناسبة وحلول بديلة؛ لاحتواء مخاطر الأزمة المحتملة، التي قد تؤثر على أداء الشركات وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المساهمين والسوق؛ حيث إنه وفقا لنظام الشركات المساهمة ولائحة حوكمة الشركات يتمتع مجلس إدارة الشركة بصلاحيات واسعة في إدارتها وتوجيه أعمالها بما يحقق أغراضها، ومن بين ذلك رسم الإستراتيجيات والخطط والسياسات والإشراف على تطبيقها، ووضع خطط العمل وتحديد أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ،

والتأكد من أنظمة الرقابة الداخلية لإدارة وقياس المخاطر. وستتوقف أهمية إجراءات التكيف التي تتخذها الشركات ونظم الحوكمة وجدواها بدرجة كبيرة على توقيت الجائحة، وستثبت أزمة كورونا أن الشركات التي لديها نظم حوكمة فاعلة هي الأقدر على مواجهة الأزمات والتغلب عليها.

ووسط جائحة كورونا ينبغي على مجلس الإدارة أن يسعى لوضع خطط إنقاذ بديلة، ورسم سياسات وإستراتيجيات لمواجهة الأزمة، وتنفيذها بأفضل شكل ممكن لتخفيف المخاطر المتوقعة والحد من آثار الجائحة، وأن يضع حلولًا مرنة لسد احتياجات الشركة حال عجز الموردين الحاليين عن الوفاء بالتزاماتهم تجاهها؛ حتى لا تقصر هي أيضًا أمام العملاء. كما يجب التأكد من أن الشركة تمتلك نظامًا رقابيًّا فعالًا يُمكِّن مجلس الإدارة من التأكد من أن ممارسات الشركة تتوافق مع الإجراءات والاحترازات التي تتخذها الدولة، وبما لا يؤثر على سير عملها، سيما وأن الشركات المساهمة هي العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، وبناءً على وضعها يُقاس مدى قوة الاقتصاد بصفة عامة وأسواق المال بصفة خاصة.

إن إدارة أزمة كورونا تتطلب نظام حوكمة فعال يتسم بالمرونة والابتكار بما يساعد على حشد الجهود للتصدي لأي آثار محتملة، وضمان استمرارية النشاط والعمليات، وحشد الموارد المتاحة وإعادة تخصيصها وتنفيذها بشكل كفء، وتعميق مبدأ الشفافية والمساءلة بشأن الاستجابة للأزمة واتخاذ القرار واستغلال الموارد والتقنيات الحديثة، وتفعيل التواصل مع المساهمين والأطراف كافةً ذات العلاقة؛ لإيجاد مساحة من التعاون والحلول المبتكرة.

ومن هنا يمكن القول إن الشركات التي ستتمكَّن من استيعاب أزمة كورونا وتقليص حجم الخسائر وتحمُّل تكلفة انتشار الفيروس هي شركات تتبنَّى سياسات تضمن أن تكون على أتم استعداد بخططها بمشاركة الجهات الفاعلة المختلفة في تلك الخطط، وبناء إدارات المخاطر وإعطائها الصلاحيات الكافية ووضع المعايير الرقابية، وتتحلى بالمسؤولية تجاه المجتمعات، وتتسم بالشفافية والوضوح مع الأطراف كافةً؛ لبث الطمأنينة لديهم. إلى جانب وجود مجالس إدارة وإدارات تنفيذية تحتكم إلى المصلحة العامة، وتحدُّ من تضارب المصالح بما يُمكِّن الشركة من القيام بدورها في خدمة الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة.

الاحتيال في ظل كورونا

يستغل ضِعاف النفوس والمخادعين الأزمات والنكبات لتحقيق أهدافهم الخاصة أو التربح على حساب أوجاع البشر، فيلجؤون إلى تبديل وتغيير مخططاتهم وأساليبهم لمجاراة ما تفرزه هذه الأزمة أو تلك من معطيات. وهذا ما حدث مع جائحة كورونا وما واكبها من تدابير احترازية ووقائية، وتوجيهات للجميع بالتزام بيوتهم والحدّ من الاختلاط خشية الإصابة بالفيروس. ومع تقليص رواتب البعض بسبب توقف الأنشطة الاقتصادية وتراجع عجلة الإنتاج نسبيًّا خلال الفترة الماضية لجأ محتالون إلى ابتداع أساليب مختلفة للاحتيال، للحصول على المال، والاستيلاء عليه بطرق ملتوية.

ومن مظاهر الخداع أن لجأ بعض المحتالين إلى إنشاء مواقع خاصة على شبكة الإنترنت، ومراسلة الملايين من الناس من خلال البريد الإلكتروني منتحلين أسماء شركات كبرى، مستغلين حالة الهلع والخوف من الفيروس؛ للنصب على كبار السن والخائفين من الفيروس وقليلي الخبرة والعلم، فعرضوا أقنعة طبية ومواد وقائية مزورة، وأدوية ولقاحات غير معتمدة وليس لها وجود في الأسواق وقاموا ببيعها. ومن بين هؤلاء من تردد على البيوت وانتحل صفة العاملين في القطاع الصحي في محاولة لدخول البيوت بحجة إجراء اختبار للفيروس.

وقد تمادى البعض في الاحتيال وانتحل صفة منظمة الصحة العالمية وأرسل رسائل إلكترونية؛ مما دفع المنظمة إلى إصدار بيان تحذيري من أن محتالين إلكترونيين يستغلون وباء كورونا ويرسلون رسائل بريد إلكتروني احتيالية تحاول خداع المستخدم عبر دعوته للنقر على الروابط والمرفقات الضارة؛ ومن ثم يتم الكشف عن اسم المستخدم وكلمة المرور اللتين يمكن

استخدامهما لسرقة الأموال والمعلومات الحساسة. لذلك ناشدت المنظمة ضرورة التأكد من مثل هذه الرسائل قبل فتحها والرد عليها.

واستغل المحتالون معاناة الكثيرين من فقدان الدخل نتيجة إجبارهم على البقاء في منازلهم لمكافحة المرض، فقدموا عروضًا للعمل من المنزل مقابل مبالغ مالية وطلبوا منهم معلومات عن الحسابات المصرفية لتحويل الأموال عليها. وهي في الحقيقة وسيلة للاحتيال وسرقة الحسابات البنكية.

ومن وسائل الاحتيال أيضًا استغلال خدمات شبكة الإنترنت والخدمات المالية الرقمية التي شهدت طفرة كبيرة في ظل كورونا. واتخذت وسائل الاحتيال أشكالًا جديدة واستفادت من الإقبال على هذه الخدمات لتعزيز أساليبها القائمة على استغلال التقنيات الحديثة، وزيادة بحث الناس عن المعلومات على شبكة الإنترنت، وذلك عن طريق الوصول لمعلوماتهم السرية والشخصية عبر اختراق حساباتهم. ويتم الوصول إلى هذه المعلومات عادة عن طريق طرح أسئلة عادية قد تأخذ شكل مسابقات واستبيانات عن الجائحة وأثرها وكيفية التعامل معها. ويتفاعل الناس مع هذه الاستبيانات غير مدركين مدى خطورة هذه المعلومات وأن المحتالين يستخدمونها لسرقة الحسابات أو لأهداف أخرى؛ مما يضعف الثقة في الخدمات الرقمية. لذلك يوصي الخبراء بعدم الرد على مثل هذه الرسائل؛ لأن التفاعل معها يعني أن الهاتف يعمل ومستعد لتلقي المزيد.

وأمام هذه الجرائم وعمليات الاحتيال التي تشكل استنزافًا لموارد وأموال الأفراد، وخللًا ماليًّا على مستوى الدولة، بعد أن أخذت عمليات الاحتيال المالي في الارتفاع نتيجة النفوذ واستغلال المناصب بجانب التطور التكنولوجي الذي يسهل مثل هذه العمليات؛ فإنه ينبغي على الجهات المسؤولة والمؤسسات في الدولة أن تقوم بتثقيف العملاء حول كيفية تجنب الأخطار وممارسات المحتالين.

مستقبل العملات النقدية في ظل كورونا

تُشكل أزمة فيروس كورونا حدثًا تاريخيًّا فارقًا في تاريخ البشرية، بل قد يتم تقسيم التاريخ إلى عالم ما قبل كورونا وعالم ما بعده؛ نظرًا للتغيرات والتداعيات الكبيرة التي حدثت أو يُتوقع حدوثها جراء الوباء. وعلى ضوء حجم الخسائر البشرية والاقتصادية التي تسببت فيها الجائحة، يخرج من رحم الأزمة بعض الأفكار التي ستُحدث تغيرات في كل مكونات الاقتصاد العالمي.

ونتيجة تفشي وباء كورونا عالميًّا فقد أقدمت الدول على اتخاذ كل الإجراءات الاحترازية التي تساعد على الحد من انتشار الفيروس. وجاء في مقدمة ذلك السلوك البشري وإعادة صياغته ضمن قواعد جديدة يتم من خلالها تحديد العلاقات البشرية، بعد أن تأكد أن التواصل البشري المباشر بات سببًا من أسباب المرض وانتقال العدوى. وقد طالت هذه التحذيرات العملات النقدية؛ فقد أكدت الدراسات إمكانية نقل العدوى عن طريق الورق والجرائد والعملات النقدية؛ حيث تشير بعض الآراء إلى أن العملات الورقية هي أكثر الأشياء تلوثًا في العالم نظرًا لكثرة ملامستها للأيدي، وعلى نطاق واسع ومرات كثيرة في مسيرتها عبر التعاملات؛ حيث يتم تداولها بين أكثر من شخص، ويحملها الشخص المصاب ثم تنتقل إلى أيدي الأصحاء؛ فتنقل العدوى. ومن هنا خرجت بعض الأصوات الداعية بقوة لإنهاء التعامل بالنقد الورقي والمعدني، وإحلال التعاملات الإلكترونية والعملات الرقمية محله.

وفي هذا السياق بدأت البنوك في الصين وكوريا الجنوبية عمليات تطهير وعزل للأوراق المالية المستخدمة لمنع الفيروس القاتل من البقاء فيها، فذكر مسؤولون في البنك المركزي الصيني أن البنك يستخدم الأشعة فوق البنفسجية أو الحرارة المرتفعة لتطهير الأوراق المالية وتعقيمها، ثم عزلها في محجر طوال 14 يوما قبل إعادة تداولها. وفضلًا عن هذه الإجراءات، فإن وباء كورونا

سيسرع من إصدار العملة الرقمية في الصين مع تعهد البنك المركزي الصيني بتعزيز الدفع الإلكتروني، خاصة وأن التصميم الأساسي للعملة الرقمية السيادية قد اكتمل، وسيتم إطلاق بعض البرامج التجريبية للاختبار. أما في الولايات المتحدة، وخوفًا من استيراد العملات التي قد تكون محملة بالفيروس من آسيا، فقد اتخذ الاحتياطي الفيدرالي إجراءات الحجر الصحي للدولار المادي وتطهيره.

ولأن التبادل اليدوي للعملات النقدية بأشكالها المادية من الممكن أن ينقل فيروس كورونا، فإن هذه المخاوف من انتشار الأوبئة والفيروسات من المتوقع أن تتسبب في انخفاض التعامل بالنقود الورقية والمعدنية، وسوف يساعد هذا في التطور الرقمي وتدعيم الحلول الذكية؛ لذا فقد عملت الكثير من الدول في مختلف أنحاء العالم على إعادة النظر في استخدام النقد. وبذلك ربما يصبح فيروس كورونا العامل المحفز والدافع القوي لتعزيز استخدام التعاملات الإلكترونية، ومنح فرص أكبر للعملات الرقمية، سيما في ظل ما يشهده العالم من ثورة معلومات وانتشار هائل للهواتف والأجهزة الذكية واستخداماتها المتعددة في تسيير أمور الحياة اليومية.

وبجانب الحد من انتشار العدوى فإن استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية والعملات الرقمية يحقق مجموعة أخرى من المزايا، من بينها: السهولة التي تلعب دورًا مهمًّا في اختيار الشخص لأنظمة الدفع الإلكتروني والانتقال الرقمي؛ فقد وفرت التقنيات الحديثة العديد من التطبيقات وحلول الدفع الذكية، كما أن المحافظ الرقمية مجانية ومتاحة بسهولة، بالإضافة إلى تحقيق الشمول المالي الذي يساعد الأسر في الوصول للخدمات المالية، ويُمكِّن الأفراد من الادخار والإدارة المالية السليمة، هذا علاوة على السرعة الفائقة في إنجاز المعاملات والنقل والتبادل والتحويل والصرف، وتحقيق معدلات أمان أعلى ضد السرقة والتزوير، وانعدام إمكانية التلف والتقادم للعملات، وتوفير تكاليف الإصدار.

القطاع المصرفي العالمي في ظل كورونا

يمر الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن باضطرابات اقتصادية أشد حدة مما شهدناه أثناء الأزمة المالية العالمية، ولا يوجد قطاع اقتصادي لم يتأثر بتداعيات تفشي وباء كورونا؛ فقد أحدثت الجائحة آثارًا ذات طابع مختلف توقفت على أثرها الأنشطة الاقتصادية، ومع مرور الوقت نجد أن أعدادًا كبيرة من العمالة قد فقدت وظائفها ومصدر دخلها. كما تلقي هذه الأوضاع بظلالها على خطط الشركات لأجل غير مسمى.

ولأن القطاع المصرفي في الدول أحد أهم القطاعات الاقتصادية والمالية التي تلعب دورًا كبيرًا في مواجهة الأزمات؛ فقد جاء هذا القطاع في مقدمة القطاعات التي تأثرت بالفيروس، بل ومن المتوقع أيضا أن يمتد التأثير فيه حتى بعد تراجع تلك الجائحة. فنتيجة لهذه الأوضاع تتزايد الضغوط على القطاع المصرفي؛ الأمر الذي يُفقِده الكثير من إيراداته، ويؤثر في وتيرة العمل به؛ بسبب القرارات الاقتصادية والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومات للحد من انتشار الفيروس، وما خلفته من ركود في نشاط الائتمان، بشكل يتوقف على الفترة التي ستمتد فيها الأزمة. وتشير التوقعات المتزايدة حول تسارع الانكماش الاقتصادي نتيجة لانتشار الفيروس إلى تردي حالة الجودة الائتمانية والحد من أنشطة التمويل الائتماني، وهو ما يلقي بضغوط أكبر على السيولة النقدية للبنوك.

ومع اشتداد الأزمة سعت الحكومات للحد من تداعيات الوباء على اقتصادياتها ومساعدة القطاعات الأشد تضررًا، عبر توجيه البنوك المركزية لاتخاذ عدد من التدابير الاحتياطية؛ لتوفير الدعم وطرح حزم مساعدات مالية جديدة.

وشملت القرارات خفض أسعار الفائدة؛ مما يؤثر على متحصلات البنوك من فوائد القروض، كما تضمنت القرارات أيضا تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وبذلك يكون الجانب الأكثر تأثرًا بسبب تأجيل أقساط القروض هو بند الأتعاب والعمولات، فاستمرار العميل في السداد يجعل دورة العمل مستمرة؛ ومن ثم يحتاج العميل عمليات مصرفية مختلفة بجانب الحصول على القرض؛ مما يزيد من الدخل عبر الأتعاب والعمولات؛ لأن استمرار سداد الأقساط مع استمرار دورة العمل الاقتصادي يحقق إيرادات أفضل بكثير من مجرد التأجيل والحصول على الفوائد؛ حيث إن استمرار النشاط يرفع الطلب على المنتجات المصرفية المختلفة، ومن ثم زيادة الإيرادات من المصادر كافة. وفي حال طالت الأزمة وتحققت أسوأ السيناريوهات المتوقعة، سيرتفع دون شك معدل تخلف الشركات عن السداد المالي وتكاليف المخاطر.

ومن جهة أخرى أدى سريان إجراءات الحظر الصحي على فئات واسعة من العمال والمستخدمين في العالم إلى تراجع كبير في ساعات العمل في مختلف القطاعات ومنها القطاع البنكي؛ ما أدى إلى خلق مشاكل أخرى مرتبطة بسير العمل وإنجاز خدمات العملاء؛ ومن ثم ضعف الإنتاجية. فمنذ اللحظات الأولى لتفشي الفيروس وانتشاره عالميًّا خفضت البنوك كغيرها من القطاعات ساعات العمل، وفي كثير من الحالات لم تعُد قادرة إلا على خدمة عدد محدود من العملاء، بسبب قواعد التباعد الاجتماعي. ولكن الكثير من البنوك استطاعت التغلب على هذه المشاكل من خلال الخدمات الهاتفية والمصرفية عبر الإنترنت. غير أن هناك الكثير من البنوك التي لم تستطع استثمار التكنولوجيا في تقديم الخدمات المصرفية فكان التأثير مضاعفًا عليها.

وللتغلب على الآثار الناجمة عن وباء كورونا، ينبغي على القطاع المصرفي أن يعزز من دور إدارة المخاطر في التعامل مع الأزمة، وضرورة استخدام احتياطيات رأس المال والسيولة؛ لدعم مواصلة تقديم القروض المصرفية، دون أن يترتب على ذلك أي تبعات سلبية على البنوك. وعلى المصارف المركزية توجيه البنوك بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة جدولة حافظة قروضها بالنسبة للمقترضين والقطاعات الأشد تضررا من هذه الأزمة الحادة. ويجب على القائمين على القطاع المصرفي معالجة الأمور بشفافية وعدم إخفاء الحقائق حول ما يمكن أن تتعرض له البنوك من خسائر؛ حيث إن الشفافية تهيئ الجميع لتحمل المسؤولية بدلًا من المفاجآت التي تزيد الأوضاع سوءًا كما حدث في الأزمة المالية العالمية عام 2008. وأخيرًا على البنوك التوسع في

الخدمات المصرفية الرقمية؛ حيث برهنت الأزمة على أن البنوك التي تمتلك تكنولوجيا أفضل هي الأكثر قدرة على مواجهة الأزمة الحالية والتقليل من مخاطرها، وأن الابتكارات التكنولوجية التي تستخدمها البنوك ساعدت العملاء على الحصول على الخدمات المالية دون الحاجة إلى الاتصال المباشر بين العميل ومقدمي الخدمة في البنوك، مما يحدّ من انتشار الفيروس، وهذا يشير إلى أن المستقبل سيعجّل التوجه نحو الخدمات المصرفية الرقمية بشكل كامل.

كورونا والفساد المالي

اجتاح فيروس كورونا كل دول العالم، وأصبحت الأرقام مخيفه لكل شعوب الأرض، وأخذ أكثر القادة يصرخون على اقتصادياتهم، مؤكدين أن العالم سوف يدخل إلى حالة من الركود والكساد قد تسوء وتتجاوز الكساد والانهيار الكبير الذي وقع في عام 1929. وخرجت أحدث التوقعات لمؤسسة موديز للتصنيف الائتماني بانكماش إجمالي الناتج المحلي في دول العشرين مجتمِعة بنسبة 0.5%، على أن ينكمش اقتصاد الولايات المتحدة بنسبة 2%، والاقتصاد الأوروبي بنسبة 2.2%.

وأمام هذه التطورات المتسارعة والتداعيات الخطيرة أكد قادة مجموعة دول العشرين - في ختام قمة طارئة عبر الفيديو- التزامهم بمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجِد بجبهة موحدة، متعهدين بضخ 5 تريليونات دولار في الاقتصاد العالمي؛ حتى يتم الانتعاش ويعود الاقتصاد إلى طبيعته. وتركزت المحادثات على كيفية حماية أهم اقتصادات العالم من تبعات الإجراءات المتخذة لمنع انتشار الفيروس، في وقت يلوح في الأفق شبح ركود اقتصادي في ظل تعليق رحلات الطيران وإغلاق المراكز التجارية وحظر التجول في الكثير من دول العالم. والذي زاد الأمر سوءًا هبوط أسعار النفط بشكل كبير يتجاوز 50%. وتشير الأرقام إلى أن الديون سوف ترتفع بنسبة 7% وتتجاوز 280 تريليون دولار، وسوف تندفع دول العالم في إصدار سندات حكومية، والحصول على مزيد من القروض، وبيع العديد من الأصول؛ لتغطية العجز في الموازنات.

وهنا سوف نتناول الموضوع من زاوية أخرى وهي: كيف يعمل أصحاب النفوذ على التدخل في القرارات والسعي في توجيه مسار الكثير من المشاريع والمنافع لصالحهم من أجل جني الأموال والمكاسب؟ فكما يعلم الجميع بأن من أولويات الدول في هذه المرحلة الحفاظ على أرواح شعوبها؛ لأنها هي أساس مكونات الدولة. وعليه سارعت الحكومات بصرف وتخصيص مبالغ ضخمة لتغطية

أبواب مواجهة فيروس كورونا، من وسائل وقاية وحماية وعلاج وحجر صحي، علاوة على الحوافز المالية الكبيرة لتخفيف الآثار الاقتصادية التي ضربت معظم القطاعات الاقتصادية. وفي مثل هذه الظروف ينشط من يُطلَق عليهم تُجّار الأزمات الذين يفسدون الجهود الوطنية؛ فتحولت الأنانية وحب الذات لديهم تجاه مآسي الآخرين إلى حالة متحركة، وهي تحويل هذه المآسي والأزمات إلى تجارة تشهد تنافسًا محمومًا، يزيد الربح وينمي الثروات، من خلال استغلال الأوضاع لخدمة أجندات خاصة، غير مبالين بالصالح العام؛ ففي الوقت الذي نجد محاولات إنسانية تفرح القلوب وتضمد الجراح، نجد مقابلها للأسف من يستغل الأزمة في أبشع صورها؛ فقد رصدت الدول هذه الأموال الضخمة؛ مما جعل شهية الفاسدين تزداد شراهة؛ حتى أصبحوا يتدخلون في العديد من القرارات وخلق حسابات وهمية لأصدقائهم من أجل الحصول على «كيكة» الأزمة.

ويطول هذا الفساد رأس الهرم الحكومي وكبار المسؤولين أيضًا؛ حيث شرعوا في رسم سياسات تتمثل في جعل هذه الأزمة تخدم استمرارهم في الحياة السياسية سواء على مستوى الانتخاب أو تجديد المناصب لدورات أخرى، أو استخدام وسائل إعلامية في شكل قوة ناعمة تساندهم وتدعم مواقفهم. ومثل هؤلاء لا يقلّون خطورة عن أعداء الأوطان، هم في كل مكان وزمان، يتخفون خلف العبارات الرنانة، والوطنية الزائفة، والمظاهر البراقة، والأبواق الإعلامية المضللة، إنهم معدومو الضمير «تجار الأزمات».

كورونا وأسواق المال

كان للصدمة وحالة عدم اليقين التي نتجت عن انتشار فيروس كورونا، وعدم السيطرة عليه حتى الآن؛ تأثير كبير على الأسواق العالمية، خاصة أسواق المال، فقد هبت رياح كورونا على أسواق المال دون سابق إنذار؛ مما سبب هبوطًا حادًّا في المؤشرات، وانخفضت العديد من الأسواق وفقدت الكثير من قيمتها، حتى وصلت التراجعات إلى مستويات نسبة 30%، علمًا بأن هذه الفترة من العام ينتظرها المستثمرون؛ لأنها الفترة التي تشهد عادة صعودًا في قيمة الأسواق؛ نتيجة إعلان الشركات لنتائجها ونسبة التوزيعات سواء نقدية أم أجزاء من الأسهم.

وألقت الجائحة بظلالها على سلوكيات المستثمر وجعلته أكثر حيرة: هل يستمر في السوق أم يُسيل استثمارته ويحتفظ بالنقدية؟ وهنا لا بد على المستثمر أن يحدد إستراتيجية استثماره في البورصة: هل الاستثمار قصير الأجل أم طويل الأجل؟ ورغم أننا شهدنا مع نهاية شهر مايو عودة أجزاء من الحياة الاقتصادية لقطاعات الدول مما خلق نوعًا من الأريحية لدى المستثمرين، وعودة الثقة تدريجيًّا لقيادات الأعمال التجارية والمستهلكين في العديد من أنحاء العالم، وإن كانت التوقعات متباينة حول المدة والحجم الذي سيأخذه الانتعاش؛ فإن القول المعروف «رأس المال جبان» ما زال يسيطر على سلوكيات المستثمرين، مما يجعلهم يبحثون عن موطن الأمان أكثر من بحثهم عن الربحية. ولا يوجد سوى عدد قليل من المستثمرين يبحثون عن الفرص أو نوع آخر من المغامرة.

وفي ضوء هذه الأزمة فإننا نتوقف أمام ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول «المستثمر»: الذي يجب عليه تحديد الهدف من الاستثمار، ومدة الاستثمار، والمبلغ الذي يرغب في استثماره. ويجب ألا يكون هذا الاستثمار مرتبطًا بالتزامات حتى لا يقع

تحت ضغوطات. كذلك لا بد من دراسة سليمة لاختيار السهم أو الأدوات الاستثمارية التي يقتنيها حسب متابعته لحالة السوق والشركات المدرجة فيه.

والمحور الثاني «أسهم الشركات»: فقد أظهرت أزمة كورونا أنه لا بد على الشركات أن تسعى إلى تعزيز أصولها، والعمل على ترشيد النفقات؛ حتى تحافظ على معدلات الربحية، وكذلك العمل على تعزيز التقنيات والبحث عن أسواق أو مستهلكين جدد لمنتجات الشركات سواء كانت سلعًا أم خدمات؛ مما يزيد من الإيرادات، ومن ثم ارتفاع قيمة السهم.

أما المحور الثالث فهو «إدارة الأسواق»: إذ ينبغي أن تتمتع إدارة الأسواق بكفاءة عالية، وتستطيع مسايرة الأزمة دون قلق، مع المحافظة على ضوابط وآليات السوق، ولا تتخذ قرارات عبثية أو ارتجالية؛ حيث يعلم الجميع أن أسواق المال حساسة جدًّا وسريعة التأثر نتيجة أية قرارات قد تكون عكسية. وقد لاحظنا مدى تأثر السوق الكويتي على أثر التدخل في وقف التداول وإلغاء التداول، عندما قُرِّر عدم توزيع أرباح في القطاع المصرفي؛ مما تسبب في خسائر تجاوزت 400 مليون دينار في يوم واحد.

وعليه يجب أن تتمتع إدارة الأسواق بالنضج والحكمة؛ لأنها ترتبط بنوع آخر من المخاطر هي المخاطر التشغيلية، ويمكن أن تُعزى المخاطر التشغيلية لعوامل داخلية ترتبط بمدى الكفاءة التشغيلية للأسواق، وهذه المخاطر ترتبط بسلوك الإدارة وقدرتها على التعامل مع الأزمات.

وأخيرًا أوجّه رسالة إلى شركات الوساطة: حيث يجب عليهم تطوير وسائل الاتصال والتكنولوجيا ورفع مستوى التقنيات؛ من أجل المحافظة على العملاء. وقد برهنت أزمة كورونا أن المرحلة القادمة ستكون للوسطاء الأكثر تطورًا في النواحي التقنية والتحليل المالي وتوفير البيانات والمعلومات التي تساعد المستثمر على اتخاذ القرارات الصائبة.

الاقتصاد العالمي بين التفاؤل والتشاؤم في زمن كورونا

تكبد الاقتصاد حول العالم خسائر باهظة على خلفية التداعيات السلبية لتفشي فيروس كورونا التي أسفرت عن تراجع حاد في المؤشرات الاقتصادية، رغم حزم التحفيز الكبيرة التي وفرتها الدول. وتعول دول العالم على انحسار موجة كورونا بالتزامن مع إعادة الأنشطة الاقتصادية مجددًا؛ ما يسمح بتشغيل المصانع والمؤسسات التجارية وإعطاء دفعة تنشيطية للاقتصاد.

وتعددت المشاكل التي يعاني الاقتصاد منها مثل: نقص مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج، خاصة من الصين، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج لبعض الصناعات، وانخفاض إنتاجية العمالة بسبب عمليات الإغلاق والإجراءات الاحترازية، وتوقف القطاع التجاري والأنشطة والفعاليات وحركة السفر، وانخفاض الكفاءة الاقتصادية، وضعف القدرة على المنافسة، وتراجع الطلب المحلي والدولي، وتراجع أسهم الشركات المدرجة في البورصة، وتأجيل عمليات الاندماج والاستحواذ.

وتختلف آراء المحللين تجاه الاقتصاد العالمي بين التشاؤم والتفاؤل؛ حيث يُجمِع العديد من الخبراء ومراكز الدراسات على صعوبة التنبؤ بحجم وأثر الأزمة الاقتصادية. ومن هنا فنحن أمام سيناريوهين: أحدهما متفائل أو أقل تشاؤمًا يرى أن الاقتصاد سوف يتجه إلى الانكماش بنسبة تتراوح بين 7% إلى 12% خلال عام 2020. وتتجه كثير من الدول إلى عجز في موازناتها بنسبة تصل إلى 10% من الناتج الإجمالي المحلي. وكذلك أكد العديد من الخبراء أن دولًا كثيرة سيرتفع لديها الدين العام بنسبة من 5% إلى 10% عما كان مسجلًا في عام 2019.

أما السيناريو الثاني وهو المتشائم فتأخذ به الطبقة الأكبر من الخبراء الذين يرون أن المديونيات سترتفع بنِسَب كبيرة، وأن العالم سيدخل مرحلة كساد مثل التي حدثت عام 1929

واستمرت 10 سنوات حتى وصل العالم إلى مفترق الطرق. وكان لا بد من قيام الحرب العالمية الثانية لتغطية الكساد. وأمام هذه الأوضاع تتزايد مخاوف الخبراء حول دخول العالم في حرب عالمية أو أزمة تعصف بالكثير من الدول؛ فوفقًا للأرقام تعاني الدول المتقدمة من ضخامة المديونيات التي تُعجِزها عن تغطية موازناتها. وعلى سبيل المثال يمثل الدين العام في اليابان نسبة 237% من الناتج المحلي، وفي أمريكا يمثل 108% من الناتج المحلي. وكذلك تعاني العديد من الدول الأوربية؛ حيث تجاوزت نسبة الدين العام الناتج المحلي.

وبعيدًا عن الآثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد فإن لها بعض الإيجابيات، والتي من أهمها أنها عززت تسريع الابتكارات في الصناعة والتطور التكنولوجي حول العالم، وساهمت بتعريف المستهلك بالصناعات الوطنية وأهميتها في توفير احتياجات المواطنين، من الصناعات الأساسية كالغذاء والدواء والمنظفات والمعقمات وغيرها من الصناعات التي تتطلبها هذه المرحلة.

وعلى الرغم من التحديات الكبرى التي يواجهها الاقتصاد جراء جائحة كورونا، فإنها أفرزت بعض الدروس المستفادة لتبنّي نهج جديد يوفر مستقبلًا أكثر شمولية واستدامة ويحقق الازدهار للمجتمعات العالمية، سيما وأن هذه الأزمة ترتبط مباشرة بصحة الإنسان الذي يعتبر حجر الزاوية في خطط التنمية. ومن بين هذه الدروس: الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية والبيئية كافةً وتعظيم الفائدة منها.

ولتفادي المزيد من الخسائر والآثار السلبية على الاقتصاد يجب إعطاء أهمية كبرى للعنصر البشري، والصحة، والبيئة، وتعديل الإستراتيجيات الحالية. كما يجب على الدول الاستمرار في تقديم حزم الحوافز الاقتصادية للقطاعات المتضررة لتخطي هذه المعوقات ومواصلة أداء دورها.

كورونا واقتصادات الدول العربية

لا شك أن تفشي فيروس كورونا سينتج عنه تأثيرات كبيرة على الدول العربية كغيرها من باقي الدول، المتقدمة منها والنامية على حد سواء. وأزمة كورونا في الدول العربية ليست أزمة صحية فقط، بل لها تداعيات اقتصادية خطيرة ستنعكس على معيشة المواطنين؛ وذلك بسبب الأحوال السياسية التي تمر بها المنطقة وطبيعة القوى العاملة فيها.

وفي العالم العربي وبحسب دراسة جديدة للإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) سيقع 8.3 مليون شخص إضافي في براثن الفقر بالمنطقة العربية نتيجة انتشار كوفيد-19. كما ستخسر المنطقة حوالي 1.7 مليون وظيفة على الأقل؛ ليرتفع عدد الفقراء من 93 مليون مواطن فقير حاليًّا إلى 101 مليون شخص. سيما أن هناك أعدادًا كبيرة في الوطن العربي هي عمالة غير رسمية وغير مستقرة بأجور متدنية ومن دون تأمين ضد البطالة. وبالطبع فإن أزمة كورونا ستسبب البطالة لهؤلاء أكثر من أي فئة أخرى بسبب الحجر المنزلي وتوقف الأعمال؛ حيث سيتضرر دخل فئات كثيرة من المجتمع بسبب الإجراءات الاحترازية وحظر التجول، وإغلاق المحلات، وتعطيل الأنشطة الاقتصادية والخدمية، بما في ذلك مشاريع القطاع الرسمي وغير الرسمي التي تستحوذ على أكثر من 85% من العمالة في العالم العربي. ومما يفاقم الأزمة في الدول العربية أنها تستعر بالحروب والنزاعات وعدم الاستقرار السياسي وانخفاض الرعاية الصحية وعدم وفرة الموارد المالية، علاوة على غياب رؤية العمل العربي المشترك لمواجهة مثل هذه الأزمات.

وتفرض هذه الأزمة على الدول العربية ضرورة إعادة الاهتمام بالمنتج الوطني الزراعي والدوائي والاستثمار فيهما، الأمر الذي يجب أن يحظى بأولوية كبيرة من الحكومات والقطاع الخاص. ففي عالم الأزمات الاقتصادية يتضح أن المال ليس كل شيء؛ فقد أوقفت بعض الدول

تصدير الحبوب والمنتجات الزراعية، ومنها فيتنام التي أعلنت عن نيتها في الحد من تصدير الأرز، وكازاخستان (تاسع أكبر مصدر للقمح) التي أعلنت عن اتخاذ الخطوة نفسها بالنسبة لصادراتها من القمح. وفي الاتجاه نفسه اتخذت مصر قرارًا بوقف تصدير جميع البقوليات لمدة ثلاثة أشهر بدأت من أواخر مارس/آذار 2020. وإذا تصاعدت هذه الموجة من القرارات، خاصة فيما يتعلق بالسلع الغذائية، فإن المنطقة العربية ستكون من أكثر المناطق تضررًا؛ حيث إنها تعتمد على استيراد الغذاء بنسبة كبيرة. وبحسب إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019، فإن الفجوة الغذائية للعالم العربي بلغت نحو 35 مليار دولار. ومما يزيد الأمر سوءًا أن الدول العربية غير النفطية تفتقد للموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجاتها بالشكل الكافي؛ مما يعني زيادة في الاقتراض لتوفير الاحتياجات الأساسية من الأغذية والأدوية.

وكذلك يجب زيادة الاهتمام بالقطاع الطبي والدوائي، وضخّ المزيد من الاستثمارات فيه، بعد أن ظهر أن كثيرًا من القطاعات الصحية لدول متقدمة اقتصاديًّا غير مستعدة لمواجهة الأزمات الصحية الطارئة، إلى أن وصل الأمر إلى عجز شديد في أغطية الفم والقفازات ومحاليل التعقيم. ومن القطاعات التي فرضت نفسها وبقوة قطاع التقنية بعد أن كشفت الأزمة مدى حاجة باقي القطاعات إليه في إنجاز مهامها. فقد رأينا أهمية التكنولوجيا لقطاع التعليم في ظل إغلاق المدارس والجامعات وحلول التعليم عن بُعد مكانها. كما كشفت هذه الأوضاع عن الدور الكبير لقطاع التقنية في تسيير الأعمال في ظل إجراءات تخفيض أعداد الموظفين والحد من التجمعات البشرية، وبذلك يشير المستقبل إلى تعزيز دور التكنولوجيا في ممارسة الأعمال والحصول على الخدمات. وهو ما تفتقده الكثير من الدول العربية بسبب تأخرها عن ركب التكنولوجيا.

وباختصار تؤكد الأزمة أن المستقبل سيكون للاقتصاد الحقيقي وقطاعاته التقليدية، وتوطين الصناعات والتكنولوجيا التي تم إهمالها لصالح السياحة والاعتماد على مشتقات النفط والغاز، وهي من القطاعات التي تأثرت بشدة، ومنها ما أصابه الشلل التام بسبب كورونا.

الموازنات الحكومية في ظل كورونا

عصف انتشار وباء كورونا بالموازنات العامة للدول؛ حيث شهدت انخفاضًا في إيراداتها مع توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والتبادلات التجارية وحركة الطيران والسياحة، بجانب زيادة الإنفاق على مجالات الصحة والوقاية والتعليم عن بُعد والحزم الاقتصادية التي أرهقت موازنات الدول، سيما أن الجائحة تزامنت مع هبوط أسعار النفط التي ساهمت في هذا العجز أيضًا، وتحديدًا في الدول المنتجة له. فكانت الصدمة مزدوجة لانخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا. وفي الوقت ذاته فإن الحكومات مطالبة بزيادة النفقات عندما واجهت احتياجات للاستجابة السريعة لحالة الطوارئ التي يفرضها تفشي مرض فيروس كورونا.

ونظرًا لزيادة القيود المفروضة على الموارد، والحاجة إلى ضمان استمرارية الإنفاق لفترة زمنية لا يمكن توقعها؛ تم زيادة التركيز على القطاعات الإستراتيجية مثل الصحة والإنفاق الاجتماعي والمرافق الحيوية ودعم التعافي الاقتصادي، وتفضيل هذه القطاعات أو القطاعات الفرعية داخلها على القطاعات غير ذات الأولوية. وجاء القطاع الصحي في قمة هذه الأولويات؛ إذ تشهد نظم الرعاية الصحية ضغوطًا غير مسبوقة. ووجدت الحكومات نفسها مطالبة بمعالجة هذه الضغوط وتلبية المتطلبات الجديدة، والتصدي للتحديات الناشئة، وتوفير دعم مالي واسع النطاق؛ استجابة لأزمة اقتصادية كبيرة. وكما هو معلوم في مثل هذه الحالات فإن لنُظم إدارة المالية العامة وما تتمتع به من كفاءة ومرونة دورًا بالغ الأهمية في دعم فعالية استجابة الحكومات للحالات الطارئة.

وتعددت الإجراءات التي اتخذتها الحكومات فيما يشبه ما يسمى بموازنات الطوارئ؛ للحد من الآثار السيئة للجائحة. ومن أبرز الإجراءات التي قامت بها الدول من داخل الموازنة العامة

للدولة: زيادة الإنفاق على الخدمات الصحية، وإعانات البطالة، ودعم الأجور، وتخفيض الضرائب أو تأجيلها، والإعفاءات من رسوم خدمات الماء والكهرباء، ودعم المحروقات للقطاعات الصناعية. أما بالنسبة للإجراءات خارج الموازنة العامة فجاءت على شكل قروض للشركات والأسر، وتأجيل سداد الاستحقاقات الائتمانية لهم؛ لمعالجة نقص السيولة عن طريق البنوك المركزية أو الحكومات. وأثرت هذه الإجراءات، التي طبقتها الحكومات والبنوك المركزية لمواجهة التحديات المالية والصحية والاجتماعية التي فرضها فيروس كورونا، بشكل مباشر في الموارد العامة للدولة. وتنعكس تكاليف كل هذه الإجراءات على عجز المالية العامة ودين الحكومة.

وبسبب هذه الأزمة التي أصابت العالم بحالة من الركود وحالة من عدم اليقين في حجم وطبيعة التداعيات والمخاطر الناتجة عنها؛ وجب على الحكومات والبنوك المركزية دراسة الآثار المترتبة على تغير الأوضاع الاقتصادية الكلية والمالية المختلفة على موازناتها؛ وذلك لوضع الحلول السريعة لها؛ لأن إدارة السيولة في مثل هذه الحالات تكون ضرورية لتمكين الحكومات من الوفاء بالتزاماتها وتخفيف وطأة تأثير الأزمة التي تقتضي صرف مبالغ مالية أعلى في الأجل القصير.

لذا سعت الحكومات بشكل سريع للتعامل مع أزمة فيروس كورونا عن طريق تطبيق مجموعة من التدابير والإجراءات الاحترازية، سواء المالية أو النقدية، استجابة للظروف الراهنة. وبدأت البنوك المركزية على مستوى العالم خطة استثنائية في الإنفاق بسخاء على مواجهة التداعيات الخطيرة للفيروس على الاقتصادات كافة.

ولتوفير السيولة اللازمة لمواجهة هذه الإجراءات الاستثنائية؛ عمدت الحكومات إلى بعض الخطوات مثل: الاقتراض الخارجي، وإصدار سندات وأذونات خزينة، وتسييل الأصول من عقارات وأسهم وحصص في شركات محلية وعالمية سبق أن استثمرت فيها الدول. وأصبح لزامًا على الدول أن تهتم بالموازنة التشغيلية التي تتعلق بالمصروفات اليومية الضرورية، وتحويل الأموال والفوائض الأخرى من الوزارات بعد توقف غالبيتها عن العمل. وأعدت الحكومات خططًا للتقشف وتقليل وضبط الإنفاق، وتضمَّن ذلك عددًا من الضوابط وقواعد الترشيد الواجب على الوزارات والمؤسسات الحكومية الالتزام بها، مثل وقف التعيينات والترقيات والتسويات وترشيد

بَدلات السفر والانتقال وخفض مخصصات التدريب وبدلات حضور اجتماعات مجالس الإدارات واللجان.

كورونا واقتصادات دول الخليج

من المؤكد أن تفشي وباء فيروس كورونا سيكون له آثار اقتصادية غير مسبوقة على دول الخليج العربي، وسيتحمل كلفتها الجميع بدرجات متفاوتة. ويرجع ذلك إلى الشلل التام الذي أصاب بعض القطاعات، وتراجع أسعار النفط والمخصصات الضخمة التي رصدتها الدول بهدف دعم الاقتصاد المحلي وحماية المستهلكين والشركات وتقليل تداعيات تفشي الفيروس.

ويظهر التأثير تحديدًا في جانب كبير من موازنات دول منطقة الخليج التي ستشهد عجزًا كبيرًا؛ لأن هذه الميزانيات كانت ميزانيات نفطية في المقام الأول. ونظرا لأن متوسط خام برنت بلغ 64 دولارًا للبرميل في عام 2019؛ أعدت العديد من دول الخليج ميزانيات 2020 بناء على افتراضات لأسعار النفط تتراوح بين 55 دولارًا و60 دولارًا للبرميل؛ لذلك من المتوقع أن يتسع العجز.

وقد نتج عن أزمة كورونا توقف للصناعات وانخفاض كبير في استهلاك المحروقات؛ نتيجة توقف رحلات الطيران، والحظر الداخلي لوسائل المواصلات الذي تفرضه الكثير من الدول ضمن الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار الوباء. هذا علاوة على أن أزمة كورونا تزامنت مع حرب نفطية بين السعودية وروسيا وصل معها سعر برميل النفط الخام ما بين 20 إلى 30 دولارًا، علاوة على ذلك فإن الكثير من الخام المصدَّر من دول الخليج موجَّه إلى الدول الآسيوية، ويعتمد بعض المصدِّرين الخليجيين بشكل كبير على شريك تجاري واحد. فعُمان -على سبيل المثال- لا تعتمد فيما يقرب من 72% من الإيرادات الحكومية على صادرات النفط والغاز فحسب، لكن الصين اشترت أيضا ما بين 75% و95% من صادرات النفط الخام العمانية في عام 2019. الأمر الذي يؤكد عجز الموازنات وانخفاض النمو في الناتج المحلي.

ووفقًا لما أعلنته وزارة المالية الكويتية، فإن العجز المقدَّر في موازنة (2020-2021) عند سعر 55 دولارًا للبرميل يبلغ نحو 9.2 مليار دينار، ويرتفع حجم العجز مجددًا بما تفقده الكويت من إيرادات نفطية متوقعة في ظل الأسعار الحالية للنفط؛ إذ سيبلغ العجز نتيجة تراجع الإيرادات النفطية بـ6.8 مليار دينار نحو 16 مليار دينار، ويرتفع هذا الرقم مجددًا بمليار دينار أخرى تمثل قيمة الميزانية التي قُدِّرت لمواجهة فيروس كورونا بـ500 مليون دينار؛ ما يرفع سقف المصروفات إلى 23 مليار دينار، علاوة على إمكانية عدم القدرة على تحصيل إيرادات ضرائب ورسوم بـ500 مليون أخرى، ما يرفع العجز الإجمالي المتوقع خلال السنة المالية المقبلة إلى 17 مليار دينار.

وكذلك الوضع في قطر نتيجة الاعتماد الكبير على صادرات النفط والغاز، فإن التراجعات الكبيرة في أسعار المنتجات النفطية سوف تلقي بظلالها على موازنتها. وتزداد الفجوة نتيجة ارتفاع بنود النفقات لمواجهة وباء كورونا. إلا أن سياسة قطر التحوطية وخلق بدائل في توفير مصادر دخل أخرى تخدمها في الاستمرار والاستدامة في مشاريعها وخططها التنموية دون تأثر.

وفي الإمارات هناك قطاعان آخران أصابهما الركود وهما: حجم التجارة الدولية التي تتم عبر الموانئ الإماراتية، وكذلك القطاعات العقارية بسبب توقف السياحة الذي يضر بالإنفاق الاستهلاكي وبأسعار العقارات، إضافة إلى انخفاض حركة التجارة والاقتصاد في الأسواق لا سيما بعد الإعلان عن تأجيل إكسبو 2020.

كما تشهد سلطنة عُمان تراجعات في موازنتها، إلا أنها سوف تكون أقل الدول الخليجية تضررًا؛ نتيجة بيعها كميات كبيرة من النفط عام 2019، مع زيادة عمليات التحوط في النفقات.

أما مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية فسوف تشهدان تراجعات كبيرة في موازنتيهما نتيجة الاعتماد الكامل على صادرات النفط، إضافة إلى ما تعانيه البحرين من كلفة القروض؛ مما يجعلها في حاجة دائمة إلى دعم الأشقاء.

وعليه سوف تسعى العديد من الدول لخلق نوافذ وقنوات جديدة لمصادر الدخل، منها إصدار سندات، أو الخصخصة، أو تسييل بعض الأصول، واستدعاء أرصدة واحتياطيات نقدية، وكذلك العمل تدريجيًّا على تقليل بنود النفقات.

وأمام هذه التداعيات هناك العديد من الدروس المستفادة لدول الخليج من أزمة كورونا، ومنها: ضرورة العمل على تنوع مصادر الدخل القومي، وعدم الاعتماد بشكل كبير على النفط والسياحة في الموازنات، وتوطين الصناعات والتكنولوجيا، وإعادة النظر في بعض السياسات الاقتصادية الداخلية فيما يتعلق بمفهوم الأمن الغذائي عبر الاكتفاء الذاتي.

والأهم من ذلك، تعميق فكرة الوحدة والعمل الجماعي بين دول الخليج لإحداث اتزان وحالة من الحماية؛ حتى لا يتكرر سيناريو حروب النفط، وبما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول بشأن التحالفات التجارية والنفطية مستقبلًا.

كورونا والبطالة

ما زالت مضاعفات أزمة فيروس كورونا تلقي بظلالها وأخطارها على شتى نواحي الحياة، وفي مقدمتها الجانب الاقتصادي الذي تعرض لأضرار بالغة بسبب إجراءات الحظر التي انتهجتها معظم الدول؛ حيث توقفت الأعمال ودورة الإنتاج. الأمر الذي ولَّد هواجس اقتصادية أخطرها هاجس البطالة الذي يلحق الضرر بالإنسان في ذاته وأسرته ومجتمعه، وسط ضبابية التوقعات حول نهاية الجائحة العالمية. فقد أثرت جائحة كورونا على العديد من القطاعات؛ مما دفع المؤسسات والشركات إلى تخفيض الأعباء المالية والتكاليف، وكانت أول البنود المستهدفة هي ما يتعلق بالعمالة والكوادر؛ إذ أخذت المؤسسات والشركات في تخفيض أعداد موظفيها وتسريحهم، دون تفرقة بين الدول المتقدمة والنامية. وقد بلغت نسبة التخفيض من 20% إلى 30% من حجم العمالة.

وأفاد تقرير منظمة العمل الدولية بأنه بصرف النظر عن مكان الإقامة في العالم وعن قطاع التوظيف، فإن الأزمة تلقي بآثار خطيرة على القوى العاملة في جميع أنحاء العالم. وأوضح أنه من المتوقع إلغاء 6.7% من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثاني من عام 2020، أي ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل، من بينها 5 ملايين في الدول العربية.

وعلى سبيل المثال أدت أزمة تفشي فيروس كورونا إلى ارتفاع معدلات البطالة في ألمانيا وأوربا؛ حيث سجلت أرقامًا لم تصلها منذ ثلاثين عامًا. وبلغت في ألمانيا 13% أي 308 آلاف عاطل عن العمل، وكذلك الحال في الولايات المتحدة الأمريكية التي ارتفعت نسبة البطالة فيها إلى 14.7%، مع فقدان 20.5 مليون وظيفة في شهر أبريل الماضي. ويعني هذا الارتفاع أن معدل البطالة أصبح الآن أسوأ مما كان عليه في أي وقت منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. ونتيجة لذلك سجل طالبو الحصول على إعانات البطالة من الحكومة مستوى قياسيًّا جديدًا. ومنذ أن

بدأ الوباء، عانت الولايات المتحدة من أسوأ أرقام نمو فيها منذ عقد. فقبل شهرين فقط، كان معدل البطالة 3.5%، وهو أدنى مستوى له منذ 50 عامًا. وفي إسبانيا يقدر صندوق النقد الدولي بأن نسبة البطالة قد تصل إلى 20,8% في 2020، فيما توقع بنك إسبانيا أن تصل إلى ما بين 18,3% و21,7% وذلك حسب مدة العزل.

وفي العالم العربي وبحسب دراسة للإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) ستخسر المنطقة العربية حوالي 1.7 مليون وظيفة على الأقل؛ حيث سيتضرر دخل فئات كثيرة من المجتمع بسبب الإجراءات الاحترازية وحظر التجول، وإغلاق المحلات، وتعطيل الأنشطة الاقتصادية والخدمية، بما في ذلك مشاريع القطاع الرسمي وغير الرسمي التي تستحوذ على أكثر من 85 % من العمالة في العالم العربي. أما في منطقة الخليج فتتعرض العمالة لعمليات تصفية واسعة نظرًا لما تتعرض له دول المنطقة من ضربة مزدوجة من تفشي وباء كورونا والانخفاض الكبير في أسعار النفط. والأخطر في تسريح هؤلاء أن معظمهم من دول تعتمد على تحويلاتهم المالية لتوفير العملة الصعبة، كما أن تسريحهم قد يضر بدول الخليج ذاتها التي تقوم الكثير من الأنشطة فيها على استهلاك الوافدين؛ مما قد يتسبب في وقف أنشطة اقتصادية وانهيار الكثير من الشركات.

وليست جائحة كورونا هي السبب الوحيد في ارتفاع معدلات البطالة، وإن كانت هي أحد الأسباب الرئيسية؛ لأن التباطؤ الاقتصادي يدفع العالم إلى نفق مظلم بسبب ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي. وهذا يشير إلى أن العالم مقبل على كساد حقيقي وليس مجرد ركود اقتصادي، وأن الأزمة التي سيخلفها وباء كورونا هي أزمة اقتصادية وليست مالية أو نقدية.

وهنا يجب على الحكومات الإسراع في وضع إستراتيجية حقيقية للتعامل مع هذه الأزمة وتوظيف هذه العناصر؛ حتى لا تتحول إلى بطالة حقيقية تفقد معها مصدر دخلها. فبجانب الأضرار الاقتصادية التي سيسببها حرمان هؤلاء من أعمالهم فإن للأمر شقًا آخر، وهو الخطر الذي يشكله هؤلاء على السلم الأمني والاجتماعي؛ إذ إنهم سيتحولون إلى قنبلة بشرية قد تعصف بالمجتمعات والدول.

القطاع الخاص والربع الأخير من العام

تفاءل البعض بأن الأوضاع سوف تتحسن تدريجيًّا مع تخفيف الإجراءات الاحترازية وعودة الأنشطة الاقتصادية المختلفة لممارسة أعمالها، إلا أن الصورة تُظهِر أن العالم قد استمتع بجائحة كورونا؛ حيث استطاع إطفاء أو التغطية على الكثير من المشاهد السلبية والإفلاسات والمديونيات، وكأن القدر يتماشى مع مخططات الدول الكبرى؛ فقد رأينا في الفترة الأخيرة الكثير من المشاكل البيئية مثل الفيضانات والبراكين والزلازل، وكذلك عملت بعض الدول على خلق حالة عدم استقرار أمني في بعض المناطق، كما نلاحظ أن حركات المد والجزر بين الصين والولايات المتحدة تُعد إحدى أدوات أحد المرشحين الأمريكيين لحسم الانتخابات لصالحه.

ومن يعتقد بأن تأثير كورونا ينتهي، كما أشارت بعض الدراسات إلى نظرية (V) فهو مخطئ؛ لأن ما تم ضخّه من أموال في الأسواق لا يشكل سوى 20%، بينما يحتاج العالم إلى ما لا يقل عن 15 تريليون دولار، وقد شاهدنا تراجعت كبيرة في اقتصاديات العالم التي ترنحت بين 15٪ إلى 20٪. وهنا يجب على القيادات في الدول النظر إلى القطاع الخاص بشكل أكثر جدية؛ لأن الأضرار التي تصيبه تؤثر تأثيرًا مباشرًا في الشعوب، وسيكون لها آثار سلبية في الاستقرار الأمني للدول. وسوف تعاني شركات القطاع الخاص من العديد من المشاكل المالية والإدارية؛ مما يعصف بها إلى خسائر كبيرة تلقي بظلالها على المجتمع؛ إذ يلعب القطاع الخاص دورًا رئيسيًّا ومحوريًّا في عملية التنمية الشاملة من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية؛ ومن ثم في رفع معدلات النمو والحدّ من الفقر. وعلى هذا الأساس فإن تطوير مكانة وأداء القطاع الخاص وتوفير المناخ المناسب لنشاطه يعتبر قضية جوهرية يتوجب أن ترتكز عليها السياسات الاقتصادية بما ينعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي.

وعلى ضوء هذه الأوضاع فإن نصيحتنا للحكومات هي أن تعيد تقييم الموقف، ومراجعة موضوع حزم الدعم المخصصة لمواجهة آثار الجائحة، وتعديل الإجراءات الخاصة بها؛ لأنها لن تساعد الشركات على الوفاء بالتزاماتها، وسوف تعج أروقة المحاكم بقضايا عديدة قد تضطر معها المحاكم إلى الحكم بسجن أصحاب الشركات لعدم قدرتهم على سداد التزاماتهم؛ مما يخلق أزمات اجتماعية، وهذا يُضاعف من أوجاع هذا القطاع ويؤدي إلى تعطيل الإنتاج الوطني أو بطئه على أقل تقدير.

وعليه لا بد للقيادات في الدول من الأخذ بالمعطيات التالية: دراسة العرض النقدي، وضخ كميات جديدة من الأموال من خلال حزم جديدة أو مشاريع يعمل بها القطاع الخاص لتساعده على تحسين وضعه وعبور هذه الأزمة، باعتباره شريكًا أساسيًّا في التنمية، وزيادة التسهيلات وتخفيف القيود الائتمانية، ومنح فترات سماح تتجاوز السنتين من أجل تسريع عجلة التنمية، وتعديل التشريعات القانونية والإجراءات لتتماشى مع الأزمات، وزيادة ونشر الوعي والمعرفة المالية لدى أصحاب القطاع الخاص من خلال إنشاء وحدة مركزية للاستشارات في الدول لدعم القطاع الخاص، وتعزيز الثقة في عمل الشركات ومساعدتها على اتخاذ القرارات الصائبة وإدارة المخاطر. ولعل مثل هذه الإجراءات ستكون الأفضل في هذه المرحلة لتعظيم الإمكانيات والقدرات الخاصة بإدارة الأزمات والحد من آثارها السلبية.

إيجابيات لأزمة كورونا
على الاقتصاد العالمي

رغم كل ما تحمل أزمة وباء كورونا العالمية من مشاكل صحية واقتصادية واجتماعية، فهناك وجه آخر يدخل في إطار المثل الشهير «رب ضارة نافعة»، وجه لا ينبغي إغفاله؛ إذ تخفي الجائحة أيضًا وجهًا إيجابيًّا يتمثل في بعض الدروس الاقتصادية المستفادة التي ستُعيد رسم خريطة الاقتصاد العالمي ويكون لها الأثر الطيب في حياة الشعوب. وهو ما نتناوله اليوم بالتركيز على ما أفرزته الأزمة من إيجابيات بعيدًا عن السلبيات والتداعيات الكبيرة:

أولًا: تحول الاقتصاد إلى «جي تو»، بعد أن سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية لسنوات طويلة على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، وعليه عجلت هذه الجائحة من دخول الصين في قرارات رئيسية للتجارة الدولية والاقتصاد العالمي.

ثانيًا: بدأت عملات أخرى تنافس الدولار؛ مما خفف القيود على الدول لتوفير العملات لشراء السلع والخدمات بعد أن كانت السيطرة للدولار في التجارة الدولية.

ثالثًا: ستكون هذه الأزمة بمثابة دافع قوي للدول للعمل على تنويع الغطاء النقدي لعُملاتها الوطنية، والخروج من المرحلة التي يشكل الدولار فيها النسبة الكبرى في الغطاء النقدي وربط العديد من الدول عملاتها بالدولار؛ وبذلك ستعمل الكثير من الدول على التنوع في موازين الغطاء النقدي لعملاتها؛ مما يمنحها المزيد من المرونة والاستقرار في سعر الصرف.

رابعًا: سوف تعمل الكثير من مراكز الدين والبنك الدولي على شطب وإعدام العديد من الديون عن الدول؛ وذلك من أجل إعادة ترتيب وضع الدول وإعطاء دفعة للاقتصاد العالمي نحو النمو؛ حيث تبلغ ديون العالم حاليًا 253 تريليون دولار ما يمثل 322% من الناتج المحلي. وستعمل هذه الجائحة على إعدام ما لا يقل عن 15% من ديون العالم لإعادة التوازن بين الدين والناتج المحلي. هذا على المستوى الدولي، أما على المستوى الداخلي فإن بعض الدول ستشطب ديون الأفراد والشركات للتخفيف من الأضرار التي أحدثتها الأزمة ومساعدة الشركات الوطنية على الاستمرار في دورها في خدمة الاقتصاد الوطني.

خامسًا: تسريع وتيرة الاقتصادات الرقمية، مما يساعد على ظهور منتجات وخدمات أكثر جاذبية وجدوى للبشرية وبعيدة عن التلوث، وقد يزداد التطور التكنولوجي في مجالات مختلفة منها العملات الرقمية والاتصالات الرقمية والبلوكشين والنانو والسكس دايمنشن ومنتجات أخرى خارج الغلاف الجوي.

سادسًا: تكثيف التوجه نحو الإنفاق والاستثمار الرأسمالي داخل الدول وتقليل الاستثمارات الخارجية، مما يعزز ويقوي السوق المحلي، وينمي القطاع الخاص، ويساعد على متانة الشركات المحلية واستقرار مراكزها؛ حيث تشير الدراسات إلى أن دول العالم سوف تضخ ما بين 6 إلى 9 تريليونات دولار في اقتصادياتها بهدف الخروج من حالة الركود والعودة بقوة إلى النمو.

سابعًا: زيادة الاستثمار في العنصر البشري؛ إذ إن الإنسان يُعدّ محورًا أساسيًّا في مجمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك هو غاية من غاياتها. وقد عززت الأزمة أهمية الاهتمام بالعنصر البشري وسلامته والعمل على تطويره تقنيًا وعلميًّا، تماشيًا مع الذكاء الاصطناعي؛ لأنه السلاح الرئيسي في مواجهة مثل هذه الأزمات التي تتعرض لها الدول، ولأن الاستثمار فيه هو ما يضمن جاهزيته وتعظيم الاستفادة من قدراته.

ثامنًا: تطوير العديد من القطاعات والشركات التي تمارس أعمالها من خلال تنويع المنتجات والخدمات تماشيًا مع حماية المستهلك. وكذلك العمل على نظرية زيادة العرض من أجل إحداث التوازن مع معدلات الطلب على المنتجات والخدمات؛ مما يعمل على تخفيض الأسعار إلى الحد الذي يناسب قدرات المستهلك.

تاسعًا: ستشهد المرحلة القادمة تراجعات في أسعار العديد من السلع والخدمات نتيجة انخفاض الطلب وزيادة العرض؛ الأمر الذي يحقق منفعة مثالية للمستهلك.

عاشرًا: بدلًا من الإنفاق الكبير على التسليح والدفاع، سوف تتجه الدول إلى زيادة الإنفاق على التعمير وقطاعات الصحة والوقاية والأمن الغذائي والتنمية البشرية، وتنويع مصادر الدخل وتوطين الصناعات والتكنولوجيا؛ مما ينعش وينمي القطاعات السلمية، ويرفع معدلات النمو ويحقق الرفاهية للبشرية، بعيدًا عن الحروب والنزاعات المسلحة.

قيادة رشيدة ودولة رائدة

وجدت القيادة نفسها أمام تحديات حقيقية، وكان لا بد لها أن تقف شامخة في وجه الإعصار والسرايات التي أخذت تدخل من الأبواب والنوافذ، حتى جعلت أمواج البحر ترتطم بالشواطئ الآمنة. نعم، توالت الأزمات ولكن أيضًا كان التعامل معها بحكمة وصبر في ظل قيادتنا وحكومتنا الرشيدة التي يقودها سمو الأمير؛ مما جعل دولة قطر في مصاف الدول الأكثر استقرارًا وأمانًا. فقد عاش الشعب القطري بين أزمتين: أزمة الحصار وأزمة جائحة كورونا. وتمكنت قطر بحكمة قيادتها، من التغلب على مثل هذه التحديات التاريخية التي واجهتها.

وكان تعامل القيادة مع الأزمتين قائمًا على دراسة وأسس علمية وتخطيط سليم. وفي المعالجة هناك عناصر متشابهة وأطر عامة، وهناك عناصر مختلفة حسب طبيعة كل منهما وأسبابها ونطاقها ونتائجها. وأهم العناصر المتشابهة: تكوين فريق الأزمة وتحديد مسؤولياته ونطاق مهامه، والتوعية المجتمعية بكيفية التعامل مع الأزمة، والحث على التلاحم والترابط بين أبناء الوطن، وتجزئة الأزمة وتقسيمها واحتوائها، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات لزيادة فعالية الأداء، والاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمالية، والبحث عن مصادر جديدة للواردات، والتفكير خارج الصندوق في توفير البدائل. وقد عززت قطر علاقاتها الإستراتيجية مع عدد كبير من دول العالم، ومدّت جسور التواصل مع المزيد من الشركاء الاقتصاديين والتجاريين الإستراتيجيين الجدد. كما قامت بتعزيز موارد الدولة ومكوناتها الأساسية، وتقوية الصناعات والخدمات الوطنية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من الاحتياجات الغذائية بنسبة كبيرة، وتسهيل وتنظيم الإجراءات الحكومية والسرعة في إنجاز الخدمات وعدم تعطيل المصالح العامة والخاصة، وتقوية الأرصدة النقدية والنظام المالي والغطاء النقدي والموجودات المالية؛ مما كان له أبلغ الأثر في المحافظة على قوة العملة الوطنية، وتقوية التحالفات الدولية والعلاقات الخارجية القائمة على الاحترام المتبادل

والقانون الدولي انطلاقًا من مكانة دولة قطر، وما تحظى به من رصيد كبير في المجالات كافة، وجهودها في تحقيق الأمن والسلم العالميين.

أما العناصر المختلفة في المعالجة التي فرضتها أزمة جائحة كورونا فقد تمثلت في عدة أوجه؛ وذلك نظرًا لطبيعة تأثير هذه الأزمة وامتدادها إلى مجالات مختلفة وأبعادها العالمية. وقد بدأت الحكومة مواجهة انتشار الوباء بإصدار سلسلة من القرارات والتوجيهات والإجراءات الحاسمة للوقاية والسيطرة على الفيروس. ومن هنا كان التعامل مع الجائحة عبر مجموعة محاور، بما يضمن استمرار الحياة العامة ودوران عجلة الاقتصاد والحفاظ على الصحة. وتمثل ذلك في: الاهتمام بالصحة والوقاية، والعمل على استمرار النهضة التعليمية جنبًا إلى جنب مع المحافظة على الأرواح البشرية من خلال التكنولوجيا الحديثة والتعليم عن بُعد، والحرص على استمرار مشاريع البنية التحتية ومشاريع المسابقات الرياضية الدولية، والإنفاق الحكومي على القطاع الخاص من خلال حزم المساعدات المخصصة لذلك، واستمرار قوانين وتشريعات المؤسسات وتماشيها مع الأزمات، وإصدار قانون الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص بما يعزز مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الكبرى في الدولة، ويدعم النشاط الاقتصادي بشكل عام، ويجعل من القطاع الخاص شريكًا حقيقيًا في تحقيق التنمية الشاملة. وبالفعل نجحت جهود دولة قطر في التصدي لفيروس كورونا، واستطاعت السياسة المالية والاقتصادية المتوازنة لقطر التعامل الرشيد مع الأزمة وتخفيف تبعاتها والحد من آثارها، وذلك رغم التراجع الاقتصادي العالمي الضخم بسبب جائحة كورونا.

وقد أثبتت هذه الإجراءات جدواها وكانت الدرع الحقيقي لمواجهة الأزمات. وأصبحت لدى حكومتنا الرشيدة الدراية العلمية والعملية في التكيف مع التقلبات الحياتية. كما أصبح لدى أبناء الوطن الحصانة من الفيروسات المختلفة سواء كانت فيروسات اجتماعية أم صحية أم سياسية أم إعلامية أم اقتصادية.

كورونا يُهدد الاقتصاد العالمي

عاش العالم الشهر الأسود إزاء آثار فيروس كورونا، ليس من الناحية الصحية وسرعة انتشار الفيروس فحسب، إنما من زاوية أخرى وهي المخاطر الاقتصادية التي نجمت عنه، ومدى تأثير هذا المرض على اقتصاديات العالم. وتشير التقارير إلى أن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة الهشاشة التي تظهر في ضعف معدلات النمو واتساع رقعة الكساد المصاحبة لارتفاع البطالة في بعض أسواق العالم. وهو ما حذرت منه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من التداعيات الكبيرة لتفشي الفيروس على الاقتصاد العالمي الذي توقعت ألا تتخطى نسبة نموه 2% هذا العام.

وعلى الرغم من محاولة الصين السيطرة على كورونا فإن معدل النمو انخفض. كما تراجعت وتيرة الإنتاج والتصدير العالمي؛ مما أثر على التجارة الدولية. وقد بلغت تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو للصين 5.6% في عام 2020 بانخفاض 0.5% عن العام المنصرم.

وتشير المؤشرات إلى أن أكثر القطاعات تأثرًا قطاعات المواصلات، والطيران، وقطاع التغذية وتقديم الوجبات، وإنتاج السيارات، والتكنولوجيا؛ وذلك نتيجة الحجر الصحي لعدد من المدن الصينية. كما يشهد قطاع المؤتمرات والاحتفالات والفعاليات تراجعًا كبيرًا؛ خوفًا من انتشار الفيروس خلال هذه التجمعات. والأمر الذي يُنذر بمضاعفة الخسائر أنه عند إعادة تشغيل هذه القطاعات فإنها ستكلف الشركات التي تشملها مبالغ مالية ضخمة. ورغم أن هذه الخسائر الكبيرة التي تضرب الكثير من القطاعات لم تصل بعدُ إلى مرحلة الوباء والأعداد الكبيرة من الوفيات، فإن فقدان الأيدي الماهرة وأصحاب الخبرات سوف يكون له انعكاسات أكثر ضررًا على المجتمعات والدول.

وعلى صعيد السلع الاستهلاكية فقد تضخمت بعض الأسعار وارتفعت حصة القيمة المضافة على الطلب النهائي على السلع المصنعة من 9% إلى 25% تقريبًا. كما ارتفعت أسعار السلع الطبية إلى مستوى يتجاوز 100%، سيما مع غياب الرقابة الحكومية على مثل هذه السلع مثل: أغطية الفم والقفازات ومحاليل تنظيف الأيدي. ونتيجة لذلك شهد القطاع الطبي، على مستوى الخدمات والمنتجات، ارتفاعًا في الأسعار مما انعكس على إيرادات هذا القطاع بمعدلات نمو تصل إلى 15%. وتصب هذه الأرباح في صالح الشركات الضخمة المتخصصة في تجارة الأدوية ومستلزمات الوقاية من الفيروس، والتي حققت مليارات الدولارات حتى الآن من الترويج لعلاج أو طرق وقاية من الفيروس الجديد. وعلى المنوال نفسه شهدت التجارة الإلكترونية صعودًا غير طبيعي يتجاوز مستوى 100% لبعض المواقع. والتي تعمل بعض الحكومات على فرض ضرائب عالية عليها نتيجة المكاسب المالية الكبيرة التي تحققها.

وجاءت أسعار النفط أشد تأثرًا، فقد انخفض سعر البرميل بنسبة كبيرة بلغت 23% في غضون أسبوعين ليصل إلى 42 دولارًا؛ جراء توقف العديد من المصانع في الصين، وكذلك صعوبة الحصول على المواد الخام، والخوف والهلع الذي أصاب القوى العاملة؛ مما أدى إلى إغلاق العديد من المصانع والمراكز المالية في المدن الصينية؛ حيث إن الصين لاعب مؤثر في التجارة الدولية، وتمثل حصتها نسبة 19%. وهو ما يعد انتكاسة للاقتصادات النفطية التي بالكاد استطاعت التقاط أنفاسها العام الماضي بعد معاناة من انهيار الأسعار في عام 2014.

ونظرًا لطبيعة الأسواق المالية وحساسيتها الشديدة، وكما لاحظنا، فإن شهر فبراير أقفل على تراجعات كبيرة، وفقدت الأسواق المالية أكثر من 30% من قيمتها، ووصلت الأسواق الأمريكية إلى مستويات 2008 وخسرت مبالغ تصل إلى 9 تريليونات دولار. وكذلك فقدت الأسواق الناشئة مبالغ تصل إلى عشرات المليارات. وقد أوقف سوق الكويت للأوراق المالية التداولات لمدة أسبوع؛ من أجل وقف النزيف والتراجعات. وفي الولايات المتحدة الأمريكية أعلن البنك الفيدرالي عن خفض سعر الفائدة 0.5% من 1.75 إلى 1.25% في جلسة طارئة (هي المرة الأولى بعد الأزمة المالية في 2008). وهو مؤشر سلبي، ومحاولة لإنعاش الاقتصاد. ومع ذلك استمرت الأسواق الأمريكية في الهبوط. كما انعكس ذلك على السندات الحكومية التي وصلت إلى مستويات متدنية.

وعلى الرغم من حالة التفاؤل التي تتبناها بعض القيادات في العالم، وأنه سيكون هناك انتعاش اقتصادي، فإن المتشائمين يرون أن العالم سيتجه إلى الهاوية؛ وذلك نتيجة الانتشار الكبير للفيروس انتشار النار في الهشيم؛ مما يوحي بطول فترة القضاء عليه إلى أن يرهق اقتصادات العالم. وهناك من هم أكثر تشاؤمًا ويرون أن العالم مقبل على حرب عالمية؛ بسبب قلة الموارد وانخفاض العرض من السلع والخدمات الرئيسية مثل الماء والغذاء والدواء.

وأمام هذه الكارثة التي تحيط بالاقتصاد العالمي، يجب على الحكومات أن تشكل فِرَقًا لمواجهة هذه الأزمة، وأن يكون التحرك بشكل جماعي وعلى جميع الأصعدة، وأن توفر البدائل وترفع المخزون الغذائي والطبي، وتزيد الخدمات الإسعافية والطبية، وكذلك حماية المدخرات ومراقبة الموازنات ساعة بساعة؛ حتى لا تتجه الدول إلى الإفلاس.

كورونا و«العبودية»

العبودية هي أن يمتلك الإنسان إنسانًا آخر، وبذلك يصبح الإنسان سلعة، يُباع ويُشترى. وهذا ما حدث مع فيروس كورونا الذي حوَّل البشرية إلى نظرية العبودية بأشكال مختلفة؛ حيث فرض عليها الإقامة الجبرية في البيوت وعدم المخالطة، وحرمانها من الكثير من الأنشطة والسفر إلى الخارج. ومنها عبودية المعتقدات ومشاعر الخوف والهلع التي تنتشر أكثر من كورونا، أو عبودية التوجس من أمراضٍ جسدية فقدَ البشر معها طعم الحياة؛ لينطبق عليهم مقولة «إن الخوف لا يمنع من الموت ولكن يمنع من الحياة»، أو عبودية لأنظمة حكومية أو عبودية للبنوك.

وقد أحدث كورونا حالة شلل في المحركات الرئيسية لغالبية الأعمال، للدرجة التي تغيرت معها خريطة العالم الاقتصادية، وتضررت الكثير من القطاعات؛ ما دفع الدول إلى المسارعة في توفير المرونة المالية المناسبة، وتقديم حزم من المحفزات والمساعدات لمواجهة الصدمات الطارئة عن تفشي الفيروس، ليس صحيًّا فحسب، بل اقتصاديًّا أيضًا.

وأمام حزم المساعدات هذه يبرز سؤال جوهري وهو: هل تعمل الأوضاع الحالية على تراجع الليبرالية الاقتصادية ومنح الدولة دورًا أكبر؟ سيما مع قوة موقف الصين في مكافحة انتشار الوباء، الأمر الذي يعزز سعيها نحو زعامة العالم. فقد سعت بكين للحصول على اهتمام العالم بشأن «نجاحها» في مقاومة انتشار الفيروس من خلال القيام بتقديم المساعدة لإيطاليا وإسبانيا. في الوقت الذي فشلت فيه إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وتركيزها على الوضع الداخلي فقط، بل وعدم نجاحها حتى الآن في القضاء على الفيروس لدرجة أنها تحتل مكان الصدارة في أعداد المصابين به.

وقد اختلفت دول العالم في كيفية مواجهة الفيروس. فنجد من حَوَّل الدولة إلى مدينةِ أحلام يحصل الفرد فيها على ما يشتهيه كافة، لدرجة أن الناس يتمنون استمرار الأزمة. وعلى النقيض هناك دول تعيش في جزر منعزلة ولا تبالي بالأزمة، وتركت الشعوب تواجه المرض والفيروس بمفردها.

وهناك فريق ثالث من الدول التي لا تعرف الأساليب العلمية لمواجهة الأزمات فنراها تعيش حالة التخبط الإداري. فتشخص الأزمة تارة أنها فرصة لتسجل من خلالها بعض المواقف ولو على حساب مقدرات الدولة، وتارة أُخرى على أنها مصيبة. وفي كلتا الحالتين شرعت في الإنفاق ورصد أموال ضخمة لمواجهة الأزمة دون رؤية واضحة وخطط مدروسة.

وأصبح الفرد في المجتمع في حيرة من أمره بين المساعدات الكبيرة التي تُعلن عنها الدول وكيف له أن يستفيد منها، وحيرة أخرى أكبر وهي التعامل مع البنوك؛ حيث تم إطلاق العنان للبنوك لدعم أفراد المجتمع ومنحهم قروضًا وتسهيلات والتزامات. نعم، قد تكون من دون فوائد، ولكن النتيجة واحدة أن الفرد يصبِح مدينًا للبنوك. فكيف يستقيم المنح والمنع في آن واحد؟! حيث تم فرض حظر التجول وإغلاق الأنشطة التي كانت تمثل مصدرًا للدخل وتغطي المصاريف، وفي المقابل فإن البنوك تمنح القروض. وسواء طالت الفترة أم قصرت فإن السداد حتمي. وفي حالة العجز يتم تطبيق الإجراءات القانونية؛ ليصبح الفرد عبدًا لدى البنوك، كمن عالج الداء بالداء.

المشهد الاقتصادي العالمي ما بعد كورونا

من المؤكد أن المشهد الاقتصادي العالمي ما بعد كورونا سيختلف في كثير من المناحي عما قبله؛ فالخسائر المالية الكبيرة، وتوقُّف الأنشطة الاقتصادية، وضياع الكثير من الوظائف، وارتفاع نسبة البطالة؛ جميعها مثَّلت تحديات غير مسبوقة للبشرية جمعاء. ولم تفرق بين دولة وأخرى. إن هذا الوباء المفاجئ لم يضع تحديات هائلة أمام أمْن الصحة العامة العالمية فحسب، بل ألقى بظلاله على التوقعات الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية وحرية التنقل، حتى في حياة رجل الشارع العادي. وأمام هذه الأوضاع فإن العديد من الحكومات والدول -وحتى الأفراد والشركات- ستضطر إلى إعادة النظر في سلوكها الاقتصادي في مرحلة ما بعد كورونا لتفادي هذه المخاطر وآثارها في المرات القادمة؛ نتيجة ما نجم عن الجائحة من تداعيات خطيرة طالت الدول والقطاعات الاقتصادية والمالية كافة.

وحقيقة لا يمكن وضع تصور محدد عما ستكون عليه ملامح مستقبل الاقتصاد العالمي في المرحلة المقبلة، وتفاصيل الصورة الاقتصادية. وتدور الآن الكثير من النقاشات والتساؤلات حول النظام الرأسمالي وقدرته على التعامل مع الأزمة، وكذلك وضع العولمة وهل أثبتت فاعليتها في التصدي للوباء أم لا؟ وما موقع الدولة في المرحلة المقبلة؟ ولا سيما المرتبطة بدور الدولة في الاقتصاد، وطبيعة الأنشطة الاقتصادية وأساليب أداء العمل والإنتاج بها، وكذلك العلاقة بين المنتج والمستهلك.

وهناك الآن من يرون أن أزمة كورونا لم تثبت فشل العولمة فحسب، بل أثبتت مدى هشاشتها وزيف الكثير من الأسباب التي سيقت لتبريرها، مع توجه الدول التي روّجت للعولمة إلى الانغلاق على الداخل، وتخزين الإمدادات الطبية. وينادي هذا الفريق بضرورة المزيد من الانكفاء

الذاتي وعودة الحواجز التجارية، وتوسيع الدور الاقتصادي للدولة في مرحلة ما بعد كورونا، بحجة أن ترك القطاعات الحساسة مثل الصحة للقطاع الخاص أكّد خطورة هذا الأمر وأثبَتَ ضعفه في مواجهة الأوبئة سريعة الانتشار.

وفي المقابل هناك فريق آخر يؤكد على الدور الحيوي للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، ويدافع عن العولمة وحرية التجارة، ويرى أن الترابط الاقتصادي هو ما يمنح العالم خيارات متعددة، ولا يجعله رهينًا لدولة واحدة أو مجموعة دول بعينها لإمداده باحتياجاته. ويستدلون على ذلك بأنه عندما بدأت الأزمة في الصين بتفشي الفيروس أمكن توجيه بوصلة الطلب العالمي تجاه دول أخرى. وأن فجائية الوباء وسرعة انتشاره أكدت ضرورة التعاون الدولي وتكاتف الجميع ضد هذا الخطر. هذا علاوة على أن العالم سيكون أكثر احتياجًا لخدمات المنظمات ذات الطبيعة العالمية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، التي ستلعب دورًا أكبر في توجيه مسار الاقتصاد الدولي خلال الفترة المقبلة؛ وذلك لتزايد الحاجة الدولية إلى قدراتها المالية وخبراتها التنظيمية والاستشارية.

وأمام هذين الرأيين فإننا نرى أن الأيام المقبلة بعد انحسار جائحة كورونا بالفعل لن تكون كغيرها بالنسبة للدول؛ إذ ستسعى أكثر من أي وقت مضى لتعزيز الإنتاج، وتوطين التكنولوجيا، وتقليل الفجوة من الاكتفاء الذاتي في السلع الحيوية من الأغذية والأدوية والمستلزمات الطبية. لكن الأمر لا يتعلق بتحول كلي، على الأقل في المدى القريب؛ إذ لا يمكن الاستغناء عن التجارة العالمية أو العولمة في تبادل السلع والخبرات والتكنولوجيا وتدفق رأس المال؛ لأن التكامل هو طبيعة حركة الحياة. وعلى المستوى الداخلي لا يمكن التخلي عن دور القطاع الخاص ووضع كل شيء في يد الدولة، إنما الأمر سيستدعي وضع حلول تركز على استدامة عمل مؤسسات القطاع الخاص، سواء الشركات الكبيرة أم الصغيرة والمتوسطة، من خلال خلق فرص وإيجاد مشاريع لتشغيل هذه الشركات؛ ما ينسحب على تشغيل القوى العاملة وتنشيط القطاعات الأخرى، وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية الكبرى؛ ومن ثم خلق المزيد من فرص العمل وتشغيل القوى العاملة؛ ما ينتج عنه تدوير عجلة الاقتصاد مع توجيه جزء من مداخيل القوى العاملة نحو الاستهلاك.

وأخيرًا سيرتبط اتضاح الصورة بالفترة التي ستستغرقها الأزمة، ومدى قدرة العالم على استيعاب الفيروس ومواجهة هذا التحدي. فإذا استمرت الأزمة، وطال أمدها، ولجأت الحكومات إلى وضع قيود على تصدير السلع والمنتجات إلى الخارج، أو حتى منع التصدير؛ فإن ذلك سيعني وضع العولمة والتجارة العالمية أمام اختبار صعب.

طبقة النخب وموازين القوى في زمن كورونا

تمثل النخب شريحة من المجتمع، ويكون لها تأثيرها في إدارة شؤون الدولة. وعبر العصور تغيرت طبقات النخب حسب التطورات والتغيرات التي شهدها العالم؛ ومن ثَمّ تغيرت عوامل القوة والنفوذ لديهم.

وإذا رجعنا إلى التاريخ لوجدنا أن هناك أربعة تطورات في الثورة الصناعية تغيرت خلالها القوى الاقتصادية في الـ400 سنة الماضية. ففي البداية كان أصحاب النفوذ هم من يمتلكون الإقطاعيات والأراضي، وكان ذلك في عهد صناعة القطارات مع صناعة أول قطار في 1789، وقد راجت طاقة الفحم وزادت المطبوعات الورقية والصحف، ثم تكونت طبقة جديدة مع الطفرة في الصناعة ودخول صناعات جديدة مثل النفط والكهرباء، واستخدام الكهرباء لتحقيق معدلات أعلى في الإنتاج؛ حيث ظهرت نخبة من أصحاب صناعة السيارات والمعدات الثقيلة وكانوا أصحاب النفوذ، وفي هذه المرحلة ظهر المذياع والتلفزيون وسيلتين لنقل المعلومات والأخبار. وهناك حقبة من الزمن اتسمت بالسرعة وهي فترة صناعة الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية واختراع الإنترنت، وتركّز النفوذ والسيطرة في أيدي أصحاب شركات التكنولوجيا. وأخيرًا جاءت النقلة الرابعة وتمثلت في أصحاب المعلومات وصناعة المعلوماتية وكيفية السيطرة وإدارة المعلومات، وهو العصر الذي تعتبر القوة الرقمية والمعلوماتية المحرك الأساس لجميع القرارات المتعلقة بشؤون الدول وتشغيل رؤوس الأموال وتحسين كفاءة الأعمال والمؤسسات.

وبذلك يتضح لنا أن الطبقة النخبوية تنقسم إلى ثلاث مجموعات بين نخبة المال ونخبة الصناعة ونخبة المعلومات. وحيث تسعى هذه النخب إلى حماية مصالحها وتقوية نفوذها؛ فإن لها

تأثيرات نافذة على أصحاب القرار والسياسيين الذين يديرون شؤون الدولة. ونتيجة للتطور في المنتمين إلى النخب؛ أصبح هناك تغير في المفهوم القائل: من دولة الشركات إلى شركة الدولة.

وإذا قمنا بالتحليل لمعرفة مَن يسيطر على الدولة نجد أنه من الخطأ القول بأن الأحزاب هي التي تسيطر على الدولة. وأن الأمر ليس كما يظهر بأن الصراع بين الديموقراطيين والجمهوريين في أمريكا على سبيل المثال. إنما هو صراع بين جهات النفوذ التي تسيطر على الدولة العميقة: هل من يسيطر أصحاب الثروات أم أصحاب المعلوماتية والمخابراتية؟ وكذلك لا بد أن نعرف أنه مع النخب وأصحاب النفوذ ينتشر الفساد وعدم النزاهة؛ وذلك لأن كل طبقة نخبوية تسعى لتوسيع رقعتها وهيمنتها على أركان الدولة.

وبعد إعطاء القارئ صورة عن النخب، فإننا نرى أنها تأثرت أيضًا بجائحة كورونا؛ حيث دفعت هذه الجائحة إلى غربلة القرارات وقوة النخب؛ مما أرهق ميزانياتها وقراراتها، وشرعت في البحث عن سبيل للخروج من الأزمة بعد أن تغيرت موازين القوى، وأصبحت في يد النخبة التي تمتلك المعلومات والمخابرات أكثر من نخبة المال والصناعة؛ لذا فإن العالم سوف يقوده أصحاب المعلومات، وعلى ضوء المعلومات يتم رسم الإستراتيجيات وفرض السيطرة؛ لأن من يمتلك المعلومة يمتلك النفوذ. وقد اتسع هذا المفهوم من المحلية إلى العالمية للدلالة على نخبة عالمية تستغل ثورة المعلومات ووسائل الإعلام وأجهزة الاستخبارات لإدارة العالم والتحكم في مقدرات الأمم ومصائر الشعوب؛ وذلك لما للمعلومات من أهمية في حياتنا لاتخاذ القرارات، وهي عنصر لا غنى عنه في الحياة اليومية لأي فرد، وعلاوة على ذلك تشكل موردًا ضروريًّا للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية كافة، ويقوم نجاح الدولة والمؤسسات على توفر المعلومات وعقلية صانع القرار.

الفهرس

1. المقدمة 5

2. الإنفاق على القطاع الصحي في ظل كورونا 9

3. الصناعات الدوائية في ظل أزمة كورونا 12

4. كورونا يعزز الاستثمار في الذهب 15

5. سوق السيارات في ظل كورونا 19

6. السياحة العالمية في ظل «كورونا» 23

7. المراكز التجارية والمولات في زمن كورونا 26

8. ميزانية الأسرة في ظل كورونا 30

9. كورونا وحوكمة تقنية المعلومات 33

10. كورونا تدفع نحو المدن الذكية 37

11. الخدمات الإلكترونية في زمن كورونا 40

12. المسؤولية المجتمعية للشركات في ظل أزمة كورونا 43

13. مهنة المحاسبة في ظل أزمة كورونا 46

14. كورونا والحوكمة في الشركات المساهمة 49

15. الاحتيال في ظل كورونا 53

16. مستقبل العملات النقدية في ظل كورونا 56

17. القطاع المصرفي العالمي في ظل كورونا 59

18. كورونا والفساد المالي 63

19. كورونا وأسواق المال 66

20. الاقتصاد العالمي بين التفاؤل والتشاؤم في زمن كورونا 69

21. كورونا واقتصادات الدول العربية 72

22. الموازنات الحكومية في ظل كورونا 76

23. كورونا واقتصادات دول الخليج 80

24. كورونا والبطالة 84

25. القطاع الخاص والربع الأخير من العام 88

26. 10 إيجابيات لأزمة كورونا على الاقتصاد العالمي 91

27. قيادة رشيدة ودولة رائدة 95

28. كورونا يُهدد الاقتصاد العالمي 98

29. كورونا و«العبودية» 102

30. المشهد الاقتصادي العالمي ما بعد كورونا 105

31. طبقة النخب وموازين القوى في زمن كورونا 110

32. الفهرس 117